النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⵜⵣⵔⴼⴰⵏⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 544 ■ من 22 الى 28 فبراير 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

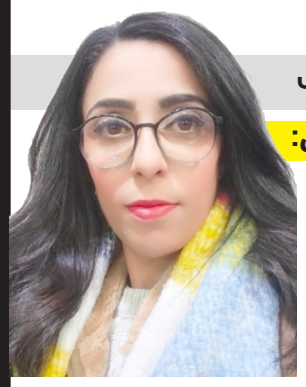

عزيزة الرامي:

ضيف العدد

إن حركة 20 فبراير المجيدة باعتبارها حركة سياسية واجتماعية ناضلت ضد الاستبداد والظلم والحكرة والفساد

15

مستقبل العمال الزراعيين الشباب في ظل مخططات الدولة في القطاع الفلاحي

13

عقود تاريخية حافلة بنضال النساء

12

حركة 20 فبراير:

حذار من هبة الاعصار من الرماد تشب النار!

مرت 13 سنة على انطلاق حركة 20 فبراير المجيدة، وها هي مستمرة بأشكال أخرى، مستمرة بأهم أهدافها، بشعاراتها، بالتخليد السنوي...فإسقاط الاستبداد، وبناء مغرب جديد...تبقى من أهم تطلعات الشعب المغربي عامة، ومن أهم تطلعات الطبقات المحرومة خاصة. ان سبب خفوت حدة الصراع وضعف المردودية يرجع بالأساس الى غياب الأدوات الطبقية المؤطرة للحراك، وفي مقدمتها حزب الطبقة العاملة المؤطر والمنظم لكافة الطبقات والفئات الكادحة. لقد لعب شعار «الملكية البرلمانية»

07 08 09

كلمة العدد:

أهداف ومهام حركة 20 فبراير المجيدة لا زالت مطروحة وشعبنا قادر على النهوض بها

يتصادف يوم 20 فبراير 2024 مع مرور ثلاثة عشر سنة على انطلاق حركة 20 فبراير المجيدة، ويخلد الشعب المغربي هذه الملحمة، ليس فقط لاستحضار الذكرى، بل يحييها للنهوض بنضاله من أجل التغيير والمضي قدما في تحقيق أهدافها ومهامها؛ إنها مناسبة للعودة لقراءتها واستخلاص الدروس وتدقيق الرؤية وفتح آفاق رحبة لنضال الشعب المغربي. وتأتي الذكرى هذه السنة في ظل العدوان الهمجي الصهيوني الأمريكي على فلسطين والغضب العارم الذي ولده لدى شعوب المنطقة وأحرار العالم خاصة مع محاولات الأنظمة الرجعية التطبيع مع العدو الصهيوني.

لم تكن حركة 20 فبراير حدثا عابرا خاصا بالمغرب، بل جاءت في إطار الموجة الأولى للسيرورات الثورية التي عاشها العالم العربي والمنطقة المغاربية، والتي فرضت تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة؛ ولا زالت هذه السيرورات تتفاعل عبر مختلف موجاتها رغم انعكاسات جائحة كورونا تداعيات الزلزال والجفاف والحرب في أوكرانيا وتنامي أزمات وحروب الرأسمالية وجرائم الصهيونية ورعاتها.

ولم تكن حركة 20 فبراير مقطوعة الجذور أو لحظة نشاز، بل جاءت محمولة على نضالات وانتفاضات الشعب المغربي التي سبقتها والتي ظلت متواصلة عبر التاريخ؛ غير أن لها مميزاتها الخاصة وقدرتها الجبارة على التعبئة واتساع نطاقها وامتدادها في الزمن وضخامة تأثيراتها ونتائجها. فدخول الاستعمار إلى المنطقة أدى إلى إعاقة التطور الطبيعي للمجتمع، ومنعت التبعية لرأسمالية المركز تشكل بورجوازية وطنية قادرة على تحقيق التحرر الوطني والديمقراطية؛ مما فرض على الشعوب مواصلة النضال بحثا عن الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية. وجاءت السيرورات الثورية التي عاشتها وتعيشها المنطقة في إطار محاولة إنجاز واستكمال هذه الأهداف والمهام؛ غير أن مناورات بعض التيارات السياسية للانحراف بها عن أهدافها، وتدخل العسكر لإعاقة مسار الثورة، وضعف قيادة التغيير، وغياب أو ضعف أحزاب الطبقة العاملة، أثرت سلبا على نتائج هذه الموجات من السيرورات الثورية، ولم تنجز أهدافها ومهامها كاملة لحد الآن رغم ضخامة التضحيات التي قدمتها شعوب المنطقة. إن مواصلة النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطية تفرض على شعوب المنطقة متابعة طريق السيرورات الثورية من خلال موجات ثورية تقدم إجابات على مختلف الأسئلة التي تطرحها عملية التغيير.

إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية، سواء في المغرب أو في دول العالم العربي والمنطقة المغاربية، تؤكد صحة أهداف ومهام هذه السيرورات الثورية، وتؤكد ضرورة مواصلة النضال الحازم لتحقيق هذه الأهداف والمهام تحت نفس العناوين السابقة أو بعناوين جديدة؛ إن روح حركة 20 فبراير ستظل حية في قلوب المغاربة تدعو إلى مواجهة الاستبداد والفساد والريع؛ فكما حررتهم من الخوف ستحررهم من باقي القيود التي تكبلهم وتمنعهم من أبسط الحقوق. فمع حركة 20 فبراير عاشت الجماهير الشعبية بشيبها وشبابها وبنسائها ورجالها الشموخ والاعتزاز بالانتماء لهذا الشعب، وتغليب البحث عن الحلول الجماعية على الحلول الفردية؛ وجعلها القمع أكثر إصرارا على التحدي والنضال، وأكثر عزما على تحقيق آمالها وطموحاتها رغم التضحيات وآلام الطريق، وأكثر اقتناعا بأن هذا الظلام إلى زوال وأن شمس الصبح ستسطع، وأن مستقبلها سيكون مزدهرا ومشرقا؛ إنها إرادة التاريخ وخلاصة التفكير السليم، إذ لا يمكن أن تتحمل الأغلبية الساحقة من المجتمع كل هذا الظلم والقهر والاستبداد والفساد إلى الأبد، ولا يمكن لكل أصناف القمع والتضليل والمناورات أن تمنع شعبا من معانقة الحرية عندما يطلبها؛ ولعل الملحمة البطولية الأخيرة للشغيلة التعليمية لدليل واضح على الطاقات النضالية المبهرة التي تزخر بها مختلف الفئات الشعبية والتي نتابعها يوميا في عدد من المجالات والقطاعات: الصحة، التعليم ، الجماعات، البوادي، الأحياء الشعبية، المعامل...

وإذا كانت حركة 20 فبراير لم تكمل كل أهدافها ومهامها، فإنها قد فرضت العديد من المكتسبات لم تحققها عشرات السنين من العمل في المؤسسات الرسمية، وفرضت على النظام تقديم العديد من التنازلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتقديم دستور ممنوح لامتصاص غضب الشارع الثائر؛ وإذا كان النظام قد تمكن من الالتفاف عليها بأصناف القمع وبالزج بالمناضلات والمناضلين في سجونه المظلمة وبمختلف مناوراته، فإن الجماهير الشعبية، قد خسرت المعركة ولم تخسر الحرب، كما يقال، ولا زالت تواصل نضالها الدؤوب بكل عزيمة وإصرار، ولن يثنيها شيء عن تقديم التضحيات الضرورية لتحقيق طموحاتها وآمالها؛ لن يثنيها شيء عن السير على الطريق الذي خطه شهيدات و شهداء حركة 20 فبراير والحراكات الشعبية والشعب المغربي للوصول إلى مغرب الكرامة والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة...على طريق بناء مجتمع خال من الاستغلال.

Anteprima :**السحب** ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، **الشقة رقم** 3 -حي أكدال - الرباط ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 / 104

المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف ينهي أشغال مؤتمره الوطني السادس وينتخب اجهزته التسييرية

يوم 18 فبراير، 2024

حقوق وحريات

اختتمت اشغال المؤتمر الوطني السادس للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف يوم الأحد 18 فبراير والذي تم عقده أيام 16 و17 و18 فبراير 2024 تحت شعار "الديمقراطية ضمان لعدم التكرار"، بمدينة مراكش حيث تم انتخاب اجهزته التسييرية وأصدر بيانا عاما اكد فيه على أن المدخل الأساسي لتسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يتمثل في إقرار الديمقراطية لضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة.
وجاء في البيان:
تحت شعار "الديمقراطية ضمان لعدم التكرار" عقد المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، كجمعية متخصصة في ماضي وحاضر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومبدعة لآليات ووسائل عدم التكرار مستقبلا، مؤتمره الوطني السادس بمراكش أيام 16 و17 و18 فبراير 2024، وذلك في إطار سعيه لتجديد تعاقده مع الضحايا والمجتمع لمواصلة النضال من أجل التسوية الشاملة والعادلة والمنصفة لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ويأتي المؤتمر في سياق يتميز:

● دوليا: بالصراع بين الغرب الاستعماري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والقوى الوطنية التواقة إلى نظام عالمي ديمقراطي متعدد الأقطاب من جهة أخرى، وهو ما يقتضي مراجعة شاملة لأنظمة هيئة الأمم المتحدة.
● إقليميا: استمرار الكيان الصهيوني المغتصب في سياسة الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني بشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عقب معركة طوفان الأقصى التي جاءت في إطار دفاع الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة عن حقوقه في بناء دولته الوطنية المستقلة على كامل ترابه الفلسطيني وعاصمتها القدس، مما يستدعي الضغط من أجل الإيقاف الفوري للحرب الظالمة على قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع ما يرافق ذلك من رفع للحصار وإدخال المساعدات الإنسانية. وفي هذا الإطار يطالب المؤتمر الدولة المغربية بوقف مسلسل التطبيع مع الكيان الصهيوني. وطنيا:

> **يسجل المؤتمر تعامل الدولة بمنطق تجزيئي في معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حيث ظلت العديد من الملفات دون تسوية سواء على مستوى جبر الأضرار الفردية والجماعية أو الاعتذار الرسمي والعلني للدولة أو تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، كما يسجل المؤتمر عدم الاستجابة لمطلب الندوة الدولية بمراكش سنة 2018 حول إنشاء آلية وطنية لاستكمال الحقيقة**

– يعبر المؤتمر عن قلقه البالغ تجاه ما يشهده الوضع الحقوقي في بلادنا من مس للحريات، وتراجع عن الحق في التعبير والتظاهر والاحتجاج السلمي والإضراب وتأسيس الجمعيات، ومن مساس متصاعد بالحق في الحياة الكريمة بفعل ارتفاع الأسعار وتجميد الأجور وزاوج السلطة بالثروة.
– يسجل المؤتمر تعامل الدولة بمنطق تجزيئي في معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حيث ظلت العديد من الملفات دون تسوية سواء على مستوى جبر الأضرار الفردية والجماعية أو الاعتذار الرسمي والعلني للدولة أو تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، كما يسجل المؤتمر عدم الاستجابة لمطلب الندوة الدولية بمراكش سنة 2018 حول إنشاء آلية وطنية لاستكمال الحقيقة، ومن خلال سن تدابير عدم التكرار المتمثلة في:
– إقرار دستور ديمقراطي يتلاءم مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
– مراجعة السياسة الجنائية بما لا يتناقض مع المنظومة الكونية لحقوق الإنسان التي يعتبر المغرب طرفا فيها.
– مراجعة البرامج والمناهج التربوية بما يصورن الذاكرة الوطنية ويخدم التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.
– وضع الخطة الوطنية لمناهضة الإفلات من العقاب موضع التنفيذ.
وعليه فإن المؤتمر يطالب بوضع حد لحالة الاحتقان التي تشهدها بلادنا من خلال تدابير وإجراءات عملية ملموسة من ضمنها:
– إطلاق سراح المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان وكافة معتقلي الرأي من صحفيين ومدونين ورواد مواقع التواصل الاجتماعي ومناضلات ومناضلي الحراكات الاجتماعية وضمنهم معتقلو حراك الريف ومناهضو التطبيع.

إن المؤتمر الوطني السادس للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، وهو يسجل هذه المواقف، يقف إجلالا وإكبارا لشهداء الشعب المغربي الذين استرخصوا أرواحهم من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية.
كما يدعو المؤتمر الدولة والمجتمع إلى حفظ الذاكرة المجيدة للشعب المغربي بما فيها ذاكرة التضحيات الجسام لمناضلاته ومناضليه الأبرار من أجل مغرب الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.
ويؤكد المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف في الختام عن استعداده الدائم لمواصلة العمل المشترك مع مختلف القوى الحقوقية ومناصريها على قاعدة الميثاق الوطني لحقوق الإنسان المحين في سنة 2013.
هذا وقد تم انتخاب المجلس الوطني للمنتدى المكون من 55 عضو/ة ومكتب تنفيذي مكون من عضوة واحدة و12 عضوا من بين أعضاء المجلس الوطني.

لائحة المكتب التنفيذي:

– الرئيس: حسن كمون
– نائب الرئيس: عبدالحق عندليب
– الكاتب العام: محمد باجاجا
– نائب الكاتب العام: إدريس فخر الدين
– الأمين: بكادة عبدالرحمان
– نائب الأمين: سالم موسى
مستشارون مكلفون بمهام: رقية منير، شباب قاسم، عبدالله مسداد، الحسن الحسني العلوي، علي أمزيان، عبدالسلام الشفشاوني وبلكبير نورالدين.

فجيج: أحكام انتقامية في حق مناضلة ومناضل من نشطاء الحراك

عرفت مدينة فكيك حراكا شعبيا خلال الأيام الأخيرة ضد تفويت تدبير الماء والكهرباء لإحدى الشركات مما سيؤدي إلى ارتفاع الفاتورة، تم على اثره اعتقال ومحاكمة احد النشطاء في حالة اعتقال ومتابعة مواطنة أخرى في حالة سراح، حيث تن يوم الآثنين 19فبراير 2024 الحكم على المناضل محمد الابراهيمي الملقب ب « موفو » بثلاثة أشهر حبس نافذة وغرامة مالية قدرها 1000درهم، وعلى المواطنة حليمة زايد ب 6 أشهر موقوفة التنفيذ وغرامة مالية قدرها 2000 درهم.
هذا الحدث يذكرنا بما عرفته مدينة طنجة سنة 2015 من حراك كبير للساكنة حيث حل رئيس الحكومة آنذاك عبد الإله بنكيران ووصف الاحتجاج كونه يمثل فتنة ويهدد الاستثمارات الأجنبية بالمغرب في حين أن الساكنة احتجت على الارتفاع المهول لفاتورة الماء والكهرباء من طرف شركة «أمانديس» التي كان قد تم تفويت تدبير هذا القطاع لها..
فإلى متى سيواجه كل حراك مجتمعي مطلبي سلمي بالبلد بالهجوم عليه من قبل الحكومة/الدولة مع مزيد من إمعان المسؤولين في تخريب البلد وتفقير الساكنة مع مزيد من القمع والاعتقال والمحاكمات مقابل تنامي حدة الفساد ونهب الخيرات...
كل التضامن مع حراك فجيج عامة ومع حليمة ومحمد خاصة.
(عن المناضل م.ع بتصرف).

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب في مؤتمرها الوطني السادس

البيان صادر عن المؤتمر

انعقد بمقر الإتحاد المغربي للشغل بالرباط المؤتمر الوطني السادس عشر للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب أيام 16/17/18 فبراير 2024 تحت شعار « نضال جماهيري وحدوي دفاعا عن الحق في الشغل القار والتنظيم ومن أجل وطن الحرية والكرامة والعدالة الإجتماعية» في شروط سياسية سماتها العامة:

على المستوى الدولي:

إن التناقض الصارخ بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة يولّد بالضرورة والحتم أزمات للرسمالية في أعلى مراحلها الامبريالية، الشيء الذي ينعكس في شكل تناقضات بين الامبريالية الأمريكية في تحالفها مع القوى العظمى بأوروبا من جهة ومن جهة أخرى الإمبريالية الروسية في تحالفها مع الصين، هاته الأزمات والصراعات الاقتصادية يتم تصريفها على كاهل الشعوب بشكل عام وهو ما انفجر في الأزمة الأوكرانية ... .

وفي سعيها المتواصل أي الإمبريالية العالمية في بسط سيطرتها على الشرق الأوسط يستمر الكيان الصهيوني بدعم مباشر من هذه الأخيرة في التقتيل والتهجير اليومي للشعب الفلسطيني شيبا وشبابا وصل حد الإبادة الجماعية أمام مرأى ومسمع المجتمع الدولي بمختلف مؤسساته التي تدعي الدفاع عن الإنسانية. وبمقابل هذا تستمر المقاومة الفلسطينية في تسطير آيات من الصمود المنقطع النظير في تحد صارخ للكيان ورعاته، وتلقين الرجعيات المساومة دروس في المقاومة والعزة.

وانسجاما وطبيعتها تستمر الأنظمة التبعية بالمنطقة بعمالتها عبر الانتقال من التطبيع السري إلى التطبيع الرسمي في محاولتها لتدجين الشعوب هاته الأخيرة التي عبرت وتعبر عبر مسيرات حاشدة رفضها لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، كما تستمر الإمبريالية عبر مؤسساتها المالية « صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للتجارة...»في بسط سيطرتها عبر التحكم في سياسات الدول التبعية وإغراقها في الديون.

على المستوى المحلي:

يستمر النظام القائم بالمغرب انسجاما وطبيعته اللاوطنية اللاديمقراطية اللاشعبية في الهجوم على القوت اليومي للجماهير المسحوقة والزحف على مختلف القطاعات الاجتماعية، عبر سن سياسات طبقية تزيد الغني غنا والفقير فقرا، ففي قطاع التعليم يواصل النظام زحفه على المدرسة والجامعة العموميتين بسنه لمجموعة من المخططات وعلى سبيل الذكر لا الحصر « قانون الإطار 17/51 ،النظام الأساسي ، الرؤية الاستراتيجية 2015/2030...»وفي ميدان الصحة يستمر النظام في دعم المصحات الخاصة التي تنتشر كالفطر بمقابل تهميش المستشفيات العمومية وإرهاق كاهل المرتفقين بمصاريف وأعباء إضافية كما نسجل تردي الخدمات الصحية وانتشار المحسوبية والزبونية وما وقع بالمركب الاستشفائي الجامعي بفاس ومستشفى ابن باجة بتازة ما هو إلى شجرة تخفي الغابة .

أما على مستوى التشغيل فإن الإحصائيات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط وإن كانت أرقامها مزيفة فإنها اعترفت بارتفاع نسبة البطالة من 12.1 الى 12.9 حيث فقدنا ما يفوق 280 ألف منصب شغل خلال سنة2023 في فترة الحكومة التي قدمت وعدا بتوفير مليوني منصب شغل. هاته الأرقام وان كانت صادمة للبعض فإننا في الجمعية الوطنية ووعيا منا بأن سياسة التشغيل سياسة طبقية نعتبر أن هاته الأرقام وما خفي أعظم ما هي إلا محصلة طبيعية للسياسات الطبقية المنتهجة.

وبمقابل كل هذا يستمر الشعب المغربي بمختلف قواه الحية والمناضلة وبمساهمة وازنة للمرأة المغربية «فكيك نموذجا بعد تفويت الماء للقطاع الخاص» في التعبير عن سخطه عبر تفجير معارك نضالية (نضالات الشغيلة التعليمية، نضالات الجماعات المحلية، نضالات الحركة الطلابية، العمال الزراعيين، الفلاحين، عمال سيكوميك بمكناس...)، ومن موقعنا كجمعية وطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فجرنا معارك محلية ووطنية (معتصم اوطاط الحاج الذي يستمر إلى يومنا هذا، وقفات ومسيرات في مختلف الفروع ...) من أجل حقنا في الشغل والتنظيم.

إننا في الجمعية الوطنية ونحن نختتم أشغال مؤتمرنا الوطني السادس عشر وإذ نشد على أيادي الرفاق/ت بحرارة فإننا نهنئ الرفاق والرفيقات بنجاح مؤتمرنا السادس عشر ونعلن ما يلي:

تشبتنا ب:

- الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب الممثل الشرعي والتاريخي للمعطلين بهويته الكفاحية والتقدمية.
- حقنا في الشغل القار والتنظيم.
- مطالبتنا الاعتراف القانوني بالجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.
- حوار مركزي جاد ومسؤول على أرضية مذكرتنا المطلبية
- تحميل النظام القائم مسؤولية اغتيال الشهيد كمال الحساني ومعاقبة الجناة الحقيقيين.
- الكشف عن قبر الشهيد مصطفى الحمزاوي ومعاقبة الجناة.
- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين دون قيد او شرط والغاء المحاكمات الصورية.
- رد الاعتبار للامازيغية كجزء من هوية الشعب المغربي.

ادانتنا:

- للقمع المسلط على نضالات الشعب المغربي
- التدخلات القمعية في في مجموعة من الفروع (تاندرارة، اوطاط الحاج ...).
- المحاكمات الصورية التي تطال مناضلي ومناضلات الشعب المغربي.

تنديدنا بالحكم الصادر في حق رفيقنا عبد النبي بوكرين عن فرع فاس بشهر موقوف التنفيذ مع الغرامة.

إدانتنا للاعتقالات والمحاكمات الصورية التي يتعرض لها مناضلي الإتحاد الوطني لطلبة المغرب بموقع مكناس كل من أيوب أونيها وسلميان أوخجا.

استمرار اعتقال مناضلي مؤامرة 24 أبريل موقع فاس ظهر المهراز.

- التضييق على حرية الرأي والتعبير.

خاصة ما يتعرض له الصحفي حميد الأبيض.

مطالبتنا:

- إعادة فتح ملف اغتيال الشهيد كمال الحساني.

مطالبتنا بالتدخل العاجل ومعالجة الحالة الصحية لرفيقنا بفرع واد أمليل، ورفيقتنا بفرع تازة.

تضامننا مع:

- نضالات كافة الشعوب التواقة للتحرر والانعتاق في مقدمتهم الشعب الفلسطيني البطل.
- نضالات جماهير شعبنا (طلبة، تلاميذ، عمال، فلاحين ...).
- كافة المعتقلين السياسيين وعائلاتهم

دعوتنا:

مناضلات ومناضلي الجمعية الوطنية للالتفاف حول اطارنا التاريخي الجمعية الوطنية لحملة الشهادات.

دعوتنا كل فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب إلى تخليد انتفاضة الشعب المغربي المجيدة 20 فبراير وفق ما يرونه مناسبا.

تهانينا:

-لكل مناضلات ومناضلي اطارنا الصامد والمكافح على نجاح مؤتمرهم السادس عشر.

تحايانا إلى:

- الرفاق في الاتحاد المغربي للشغل بالرباط على احتضانهم لأشغال مؤتمرنا 16

-لكل الداعمين و المساهمين في إنجاح مؤتمرنا السادس عشر

-المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

-الحرية لكافة المعتقلين السياسيين.

-عاشت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب اطارا صامدا مناضلا.

ملاحظة عامة حول النضالات الشعبية

رغم، فتور الحركة النقابية الكلاسيكية (العمالية والطلابية)، فان الجماهير الشعبية عامة والكادحة خاصة تخوض نضالات دفاعا عن حقوقها، وتؤسس أشكالا تنظيمية جديدة (تنسيقيات، لجن محلية...). ويمكن الاشارة هنا الى:

- حراك فجيج الشعبي،
- مهرجانات كاريان البرادعة بالمحمدية من أجل الحق في السكن اللائق،
- استمرار صمود ومقاومة عاملات وعمال سيكوم /سيكوميك بمكناس،
- عمال التعاونية الفلاحية كوباك ،
- الشباب المعطل باملشيل،
- طلبة كليات الطب،

طلبة المعهد الملكي لتكوين الأطر في نضال من اجل ملفهم المطلبي

تخوض تنسيقية طلبة المعهد الملكي لتكوين الأطر- مركز اليوسفية نضالات خلال الأيام الأخيرة (وقفات...)

أهم المطالب:

1 – الحصول على شهادة DEUP فور استيفاء الطالب سنتين من سلك الإجازة المهنية.

2 – تسليم وصل التأمين.

3– إسقاط المذكرة التي تفيد إلغاء المعاوضة بين المواد في الدورة العادية

4 – الحصول على بطاقة الطالب سارية المفعول وتستجيب للمعايير المعتمدة في التعليم العالي

5 – التوصل ببيان النقط فور نهاية كل فصل

6 – إنشاء منصة رقمية خاصة بطلبة مركز اليوسفية المعهد الملكي لتكوين الأطر يتضمن جميع معلومات الطالب ومستجدات قرارات الادارة.

7– المطالبة بالتوصل بجميع وثائق الطلبة في عين المكان في أجل أقصاه 48 ساعة.

8– الفضاء لا يرقى لمستوى المعهد في غياب قاعات ذات معايير جيدة.

9 – تعزيز وتوسيع قاعة المكتبة الخاصة بالمعهد بكتب ومراجع لأن الحالية غير مناسبة وضيقة.

13 – صيانة المرافق الصحية وتعزيزها بالداخلية الخاصة بالمعهد (النظافة والتجهيزات اللوجستيكية...).

14– تسويق شهادة المعهد الملكي لتكوين الأطر في سوق الشغل.

15– إظهار معالم المعهد بوضع لافتة على جدار المعهد الخارجي أو على المدخل.

16– تجهيز قاعة الإعلاميات بالحواسيب والأجهزة اللازمة.

ميدلت:

تاريخ طويل من النهب والاستغلال من مناجم أحولي وميبلادن إلى الطاقة الشمسية والريحية...

الرفيق م.ل

مما لا شك فيه أن جيل السبعينات من الماركسيين-اللينينين المغاربة (وحتى الفرنسيين) يذكرون مدينة ميدلت جيدا وقد ارتبط هذا الاسم بالإضرابات البطولية التي خاضها عمال مناجم أحولي وميبلادن خلال نضالاتهم ضد شروط الاستغلال القاسية التي كانت تفرضها الشركة الاستعمارية الفرنسية «بناروايا / PENAROYA»، وهي الشركة التي كانت تابعة لبنك باريس، بنك روتشيلد وبنك هولاندا وكانت تشتغل أساسا على استخراج معادن الزنك، الرصاص ثم النحاس.

استنزفت هذه الشركة ووكلاؤها المحليون الثروات المعدنية للمنطقة عبر مسلسل طويل من النهب دام عشرات السنين منذ ان اكتشف الاستعمار الفرنسي، عشية الحرب العالمية الأولى، معدن الرصاص نواحي ميدلت، فأقام سكة حديدية ربطت المدينة بشرق المغرب لشحن البضائع، كما كانت المدينة من أوائل المدن المغربية التي ستُزود بالكهرباء لتسهيل استغلال مناجمها.

انسحبت هذه الشركة وبعدها ال BRPM ليتركا واقعا مأساويا والمئات من المعطلين كان مصدر عيشهم الوحيد هو العمل المؤقت في المناجم.

أحولي وميبلادن أصبحتا اليوم مدينتي أشباح ومن بقي حيا من السكان ولم يقتله مرض السيليكوز (الناجم عن شروط العمل داخل المناجم) مازال يشتغل (كسُكان #جرادة) في التنقيب عن بعض المعادن والاحجار الكريمة في المغارات لكسب قوتهم اليومي، ومنهم من استشهدوا بعد انهيار المنجم على رؤوسهم..

بعد استنزاف الثروات المعدنية، تستثمر اليوم البرجوازية والارستقراطيات العسكرية في الأراضي الخصبة وتستنزف الفرشة المائية للمنطقة عبر اقامة الضيعات الفلاحية الكبرى خاصة زراعة التفاح بحيث توفر منطقة ميدلت حوالي 60% من انتاج هذه الفاكهة على مستوى المغرب.

وقد وفر النظام، عبر ما يسمى «مخطط المغرب الأخضر» أرضية خصبة للمستغلين وفي مقدمتها الدعم على الاستثمار ثم انشاء أحد أكبر السدود وطنيا على بعد كيلومترات فقط من ميدلت. ويعاني العمال والعاملات شروطا مجحفة جدا في هذه الضيعات: هزالة «الأجور»، غياب شبه التام للتصريح في صناديق التقاعد والتغطية الصحية، الخ.

وإذا كانت البرجوازية ورموز التحالف الطبقي المسيطر قد استنزفوا الثروات المعدنية للمنطقة وسيطروا على مقدراتها الفلاحية المهمة، فقد حان الدور على قطاعات أخرى: الطاقة الشمسية والريحية.

ومما لا شك فيه أن العديد منا سمع أو قرأ عن «مشروع نور ميدلت» للطاقة الشمسية. المرحلة الأولى من «المشروع» ستكلف، حسب موقعه الالكتروني (masen ma)، 20 مليار درهم. فيما سيصل حجم الاستثمار الاجمالي 40 مليار درهم.

كيف سيتم تمويل هذه المبالغ الطائلة ومن سيفوز بالصفقات؟

بطبيعة الحال ومما لا نقاش فيه فإن مؤسسات النهب المالية العالمية هي المستفيد، وقد تم توزيع الحصص كالتالي:

- البنك الألماني KFW بحصة 761 مليون أورو - البنك الاوربي للاستثمار : 375 مليون أورو - البنك الافريقي للتنمية : 237 مليون أورو- الوكالة الفرنسية للتنمية : 161 مليون أورو - البنك الدولي : 112 مليون أورو.

وبطبيعة الحال ستُحول المشاريع لشركات متعددة الجنسيات بشراكة مع شركات للبرجوازية الكمبرادورية ومن يدور في فلكها محليا. ليُفوت هذا المشروع الضخم ل«كونسورسيوم» مكون من: شركة EDF RENOUVELABLES الفرنسية، شركة Masdar الإماراتية، شركة Green of Africa (المغرب)، و هي الشركة التي تملك أسهمها مجموعة AKWA (لصاحبها أخنوش) وَ Fi-nacecom.

اتضحت الصورة!

لننتقل الان الى الطاقة الريحية. والتي لا شك ستثير انتباهك توربيناتها الريحية وانت تغادر مدينة ميدلت في اتجاه الراشيدية. المشروع خُصصت له ميزانية 2,5 مليار درهمن، ويديره «كونسورسيوم ناريفا- إنيل غرين باور NAREVA (الهولدينغ الملكي، المغرب)، Enel-Green Power (ايطاليا) أضافة ل «المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب» الذي سيشتري حضيرة الرياح بميدلت لمدة عشرين سنة (سيشتري الرياح وتكلفة الشراء ستمرر عبر فواتير الكهرباء على كاهل الفقراء !!!).

ويُدير الفرع الدانماركي ل SIMENS تموين المشروع بالتوربينات الهوائية انطلاقا من معملها الموجود ب «بالمنطقة الحرة للتصدير TAC» بطنجة والتي تستفيد من امتيازات ضريبية خاصة وبالدعم على الاستثمار والاجور الرخيصة...

وبحسب بلاغ ل«كونسورسيوم» فسيتم تمويل المشروع «من تدفقات رأس المال الخاص للمساهمين وبتمويل اقتراضي مقدم من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب».

مما يعني الاقتراض وبالتالي فالفاتورة يؤديها الفقراء ولا أحد غيرهم.

واضح اذن وبشكل جلي كيف تُوزع الصفقات وكيف تعاد أموال المؤسسات المالية لجيوب حفنة من البرجوازية. أما القروض فستؤديها كما العادة الجماهير الشعبية، مقابل وهم التنمية وخلق فرص الشغل والطاقة والحفاظ على البيئة التي تدمرها هذه الشركات وغيرها...

رغم كل الثروات الهائلة التي توفرها المنطقة (كجميع مناطق هذا الوطن الجريح) فإن سكان ميدلت والمناطق المحيطة بها (ايملشيل، تونفيت، الريش، تالسينت، بني تجيت...) يعانون في صمت. ولازالت خيام الرُحل ومنازل السكان الطينية المهترئة تشهد على ذلك غير بعيد عن ضيعاتهم ومشاريعهم الكبرى للطاقة الريحية والشمسية...

الرشيدية:

بودنيب بقعة جغرافية من المغرب المنسي اجتاحها مستثمرون كبار استنزفوا فرشتها المائية وتسببوا في تعطيش الساكنة

على بعد 90 كلم شرق مدينة الرشيدية، تقع مدينة بودنيب، التي يبلغ عدد سكانها 11373 نسمة، حسب إحصاء سنة 2014، وتتوفر على العديد من المؤهلات الفلاحية والثقافية والتاريخية والاقتصادية التي يمكن أن تساعدها لتكون قطبا استثماريا كبيرا، نظرا لمكان موقعها الاستراتيجي والجغرافي، وكذا لطبيعة المناخ الذي يسودها، لكن هذه المدينة بدورها كباقي مدن تافيلالت تعاني من التهميش.

عبد الفتاح مصطفى

بودنيب والنواحي الذي يعتبر قطب فلاحي ممتاز لخصوبة أراضيه و وفرة المياه الجوفية... عرفت في العقد الأخير من الزمن، استنزافا غير مسبوق لأراضيه الفلاحية من طرف لوبيات "الأستثمار" كما يسميها أهالي المنطقة، حيث سيطروا بل "انقضوا" على أجود أراضي بودنيب السلالية، واستولوا على مآت الهكتارات، ليتضح بعد ذلك أن الرأسمالية الاستنزافية كما عرفها أحد الفاعلين الجمعويين بالمنطقة، تحت غطاء ترسانة قانونية منحازة للرأسمال المستثمر، لخلق ضيعات فلاحية منتشرة على الاف الهكتارات من الأراضي السلالية تم تقديمها في طبق من ذهب للوبيات تحت مسمى الاستثمار، وتحت غطاء ترسانة قانونية ولدت في عز أزمة كورونا، لتجفيف الفرشة المائية وامتصاص حقينة "سد قدوسة" على وادي گير، لتفقير الواحة التي كانت تزخر بكل ما تجود به هذه الأرض المعطاء من فاكهة وزيوت وثمور وخضروات ومزروعات معيشية متنوعة.

اليوم وأمام هذا الوضع الذي أفقر الساكنة العاملة خاصة بالمجال الفلاحي المعاشي، والتي تبحث عن من يساعدها على المساهمة في تحريك وتنشيط هذا المجال الحيوي بالمنطقة الذي يشغل أكثر من ثمانين بالماءة من الساكنة النشيطة، فقام عدد منهم بتكوين تعاونيات فلاحية قصد الحصول على مساعدات مالية من المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات و شجر الأركان.

استنزاف الفرشة المائية

وهكذا، فان عدم الاكتراث بالعواقب البيئية الناجمة عن الإفراط المهول في استغلال الفرشة المائية الذي استحدثته الضيعات الكبرى بالمنطقة، والتطور المتوحش للإنتاج دون توفر معطيات واضحة لقدرة استيعاب الفرشة المائية بتزايد عدد المستثمرين زاد من تخوفات الساكنة منذ البداية، وحول الاستثمار إلى بؤرة للتوتر الاجتماعي، وهو ما لاحظناه تباعا في العديد من الوقفات و المسيرات التي نظمتها العديد من القصور التي يتواجد فيها المستثمرون.

وهنا لابد أن نسجل أنه كان هناك استخفاف بالآثار البيئية والانحياز إلى رفع الإنتاجية دون وضع دراسة معمقة للفرشة المائية، والاعتماد على جلب مستثمرين كبار لا يولون أي اهتمام للوضع الانساني والبيئي وللفلاح الصغير، مما دمر أهم مرتكز تنموي لمنطقة بودنيب ألا و هو الفرشة المائية.

في منطقة بودنيب اليوم، سعي المستثمرون إلى زيادة الإنتاجية فقط، دون مراعاة العواقب البيئية خاصة مع شح الموارد المائية في منطقة صحراوية تعرف أخفض معدل للتساقطات بالمغرب، وتعتبر الفلاحة الواحية فيها، مكونا أساسيا للاقتصاد البودنيبي، إذ تعتبر المورد الأساس لغالبية الساكنة خصوصا ساكنة القصور، لكن مع ظهور الاستثمار و تزايد وتيرته نتساءل إلا أي حد يساهم هذا الاستثمار في تطوير الاقتصاد الواحي ببودنيب، وما تأثيره عليه؟

معاناة الفلاحين الصغار من ندرة المياه

مع انتشار الضيعات الفلاحية الكبيرة المترامية على مساحات شاسعة، قرب الطريق الوطنية رقم 13 نحو بودنيب ، حيث يتم استغلال المياه الجوفية في غياب آلية المراقبة ، وتواجد ضيعات بمآت الهكتارات، التي بها أكثر من عشرة ثقوب مائية في الواحدة، ومع توالي سنوات الجفاف ، أصبح الفلاح الصغير بمنطقة بودنيب يبحث عن ماء السقي لري مزارعه الصغيرة التي تنتج له منتجات فلاحية معاشية، حيث أصبح مطالبا بحفر أبار بمآت الأمتار ، وهو الشيء الذي أصبح اليوم ممنوع ، فيما الضيعات الكبرى تستنزف ما تبقى من مياه الفرشة التي كانت الى عهد قريب، في متناول هؤلاء الفلاحين البسطاء، اليوم تراهم يتناوبون على كمية صغيرة من مياه العيون التي أصبح منسوبها يتضاءل سنة تلوى الأخرى، وأضحى الفلاحون الصغار يتناوبون عليها بالليل كما بالنهار، عساهم يحافظون على منتوجهم المعيشي الضئيل أصلا.

.اذ تعتبر الفلاحة الواحية مكونا أساسيا للاقتصاد البودنيبي، و تعتبر المورد الأساس لغالبية الساكنة خصوصا ساكنة القصور. لكن مع ظهور الاستثمار في الضيعات الكبرى ببودنيب، وتزايد وتيرته نتساءل إلا أي حد يساهم هذا الاستثمار في تطوير الاقتصاد الواحي ببودنيب، وما تأثيره عليه؟

هيبزووم (الرشيدية) 13 فبراير 2024

لم يبقَ من أوسلو سوى الدور الوظيفيّ للسلطة والتنسيق الأمني

شهد الربعُ الأخيرُ من القرن الماضي انحسارًا ملموسًا لدور حركة التحرر العربي بعد وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وتمكين الجناح اليميني برئاسة أنور السادات من الاستئثار بالسلطة، وتصفية الجناح الناصري بمساندة الإمبرياليّة والصهيونيّة، تحوّلت مصر من أهم قلاع حركة التحرّر العالمي إلى إحدى قلاع الإمبرياليّة في منطقة الشرق الأوسط، بدءًا من التنكّر لحلفاء مصر بإخراج الخبراء السوفييت، وانتهاءً بزيارة أنور السادات إلى القدس وتوقيع اتفاقية «كامب ديفد» في أيلول 1978، وإخراج مصر من الصراع العربي – الصهيوني وإحداث اختلال خطير بموازين القوى في المنطقة. انتقلت مصر بثقلها السياسي والوطني والقومي إلى موقع العداء لحركة التحرر العربي.

فهمي الكتوت

شكلت اتفاقية أوسلو انعطافًا خطيرًا في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث أقدمت قيادة منظمة التحرير على سلسلة من التنازلات للعدو الصهيوني مجانًا، أبرزها الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني على أرض فلسطين مقابلِ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية مفاوضًا على أراض متنازع عليها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وصولًا لحكم ذاتي للسكان بلا سيادة وطنية على الأراضي التي قسمتها الاتفاقية إلى أ، ب، ج، وليس الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية وفقا لقرارات الشرعيّة الدوليّة.

تذرع قادة أوسلو بخطوتهم المشينة بالتغيّرات الدوليّة والإقليميّة؛ بتفكك الاتحاد السوفياتي، وتوقف دول الخليج عن تقديم الدعم لمنظّمة التحرير بسبب موقف قيادتها بدعم الرئيس العراقي صدام حسين، رغم أن هذه الذرائع لا تبرر الدخول بالنفق المظلم؛ فالقيادة الفلسطينية قدمت تنازلات مجانية مبكرًا في خريف عام 1988؛ حيث أعلنت في جنيف عن نبذ الكفاح المسلح بوصفه «إرهابًا»، واعترافها بقراري مجلس الأمن 242 و 338، وهي تنازلات مقدمة للإدارة الأمريكية لقبول التفاوض معها، بدلًا من الاستفادة من المناخ السياسي الذي أحدثته الانتفاضة الفلسطينية، التي شملت المدن والقرى والمخيّمات الفلسطينية كافة، التي اندلعت في كانون الأول 1987، ولم تتوقف نهائيًا إلا بعد توقيع اتفاقية أوسلو في 13 أيلول عام 1993.

اعترف ياسر عرفات، في رسالته الموجهة إلى اسحق رابين في 9 أيلول 1993، بحق «إسرائيل» في الوجود بأمن وسلام، وتعهد بنبذ «الإرهاب» ووعد بإلغاء بنود «الميثاق الوطني الفلسطيني» التي تتناقض مع الاعتراف بوجود «إسرائيل»، وهو ما تحقق فعلًا في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في مدينة غزة، في المقابل لم يعترف اسحق رابين في رسالته الموجهة إلى ياسر عرفات بأي حقوق وطنيّة فلسطينيّة.

خشية قيادة أوسلو من انتقال مركز الثقل الفلسطيني إلى الداخل، وتشكل قيادات فلسطينية تتمتع بتأييد شعبي؛ مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأوّل 1987، ما يهدّد استئثارها بقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، خاصةٍ بعد تشكل الوفد الفلسطيني لمؤتمر مدريد، إضافة إلى حسابات أخرى تتعلق في احتمال عودة الحكم الأردنيّ إلى الضفة الغربية، خاصة أن الفريق الفلسطيني الذي ترأسه الدكتور حيدر عبد الشافي في مؤتمر مدريد كان ضمن الوفد المشترك الأردني- الفلسطيني.

حظيت قيادة أوسلو بتأييد من النظام العربي الذي كان ينتظر قرارًا فلسطينيًا من هذا القبيل لإقامة علاقات مع العدو الصهيوني، فقد وقع الأردن على جدول الأعمال المشترك مع «إسرائيل» في 14 أيلول 1993 في اليوم الثاني لتوقيع اتفاقية أوسلو، الذي شكّل مسودة لمعاهدة وادي عربة بتشجيع من الرئيس الأميركي بيل كلنتون مقابل إلغاء الدين الأميركي على الأردن والبالغ (700) مليون دولار آنذاك و(72) مليون جنيه استرليني لبريطانيا، وفي 26 تشرين الأول 1994، تم التوقيع على معاهدة وادي عربة.

حولت اتفاقية أوسلو فريق من المقاومين إلى جهاز بيروقراطي للسلطة، ومن قوة شعبية مكافحة ضد الاحتلال، إلى جمهور من الموظفين المدنيين والعسكريين يلهثون وراء رواتبهم

المحرومين منها أحيانًا، بسبب الحصار، كما سخّرت بعض الطاقات الفلسطينية جهازًا قمعيًا للمقاومة، وتحملت السلطة أعباء الاحتلال نيابة عن العدو من خلال «التقاسم الوظيفي»، الذي حول الأراضي العربية المحتلة إلى جزر متقطعة الأوصال.

لم يبق من اتفاقية أوسلو سوى القيود التي فرضها العدو الصهيوني على الشعب الفلسطيني منذ توقيع الاتفاقية «التنسيق الأمني المذل، واتفاقية باريس التي شكّلت عبئًا على الاقتصاد الفلسطيني، وتحميل السلطة الفلسطينية عبء الاحتلال نيابة عن المحتلين وفقًا للقانون الدولي». لقد ابتلع الكيان الصهيوني معظم أراضي الضفة الغربية، في ظل اتفاقية أوسلو، وأقام جدار الفصل العنصري، واستغل الاتفاقية غطاءً لإلغاء المقاطعة العربية، وإقامة علاقات رسمية بين عدد من الدول العربية مع الكيان الصهيوني. جاء القرار الأميركي المشين بالموافقة على فرض السيادة «الإسرائيلية» على معظم أراضي الضفة الغربية بالتزامن مع سياسات التطبيع وانفتاح النظام العربي على العدو الصهيوني، وفي ظل تشتت الموقف الفلسطيني واللهاث وراء اتفاقيات الذل والعار.

دأبت الجهات الرسمية في الأردن على فرض أشكال التطبيع القسري غير المباشر، بسبب رفض الشعب الأردني لسياسة التطبيع، وذلك من خلال اتفاقيات مع العدو لتمرير سياسات تحتاج إلى التصدي السياسي والشعبي المنظم لإحباطه، فقد بلغ مجموع التبادل التجاري بين الأردن والكيان الصهيوني خلال السنوات العشر -2010 2019، نحو 926 مليون دينار منه (532 مليون دينار قيمة الصادرات الأردنية)، و(394 مليون دينار قيمة المستوردات) نحو متوسط سنوي للتبادل التجاري 92 مليون دينار، والمتتبع للتفاصيل، يلحظ أن هناك تراجعًا ملموسًا في التبادل التجاري لغاية عام 2019، قبل أن يطرأ ارتفاع على المستوردات عام 2020، ليبلغ 314 مليون دينار مع البدء بتنفيذ صفقة الغاز، مقابل 45 مليون دينار صادرات، وقفزت المستوردات عام 2021 إلى453 مليون دينار، وحافظت الصادرات على مستواها نحو 45 مليون دينار. فقد كشف تراجع التبادل التجاري أنّ جزءًا مهمًا من التطبيع مع العدو الصهيوني قسري تفرضه الجهات الرسمية، وينفذه رأس المال الذي لا ينتمي للوطن، في حين تعبر هذه المعطيات عن الحس الوطني للشعب الأردني في مقاطعة البضائع الصهيونية.

غني عن القول إن المقاطعة الاقتصادية، تعدّ أحد الأشكال النضالية، التي تستهدف إضعاف قوات الاحتلال، فهذا الشكل من المقاومة يتيح الفرصة أمام فئات واسعة من أبناء شعبنا الأردني، والشعوبِ العربيّة والشعوب المحبّة للسلام عامة، المشاركة في التصدّي للمعتدين، ويعيد الاعتبار لثقافة المقاومة في مواجهة نهج الاستسلام والتفريط. لم يتوقف التطبيع الرسمي مع العدو عند استيراد الغاز، حيث خرجت علينا الجهات الرسمية باتفاق غريب ليس له أي فوائد اقتصاديّة سوى التطبيع مع العدو، بما يعرف بصفقة الكهرباء مقابل الماء، حيث ستقيم شركة إماراتية بإنشاء مزرعة ضخمة للطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء في الأردن لصالح العدو، في المقابل سيتم بناء محطة تحلية مخصصة للأردن على ساحل البحر الأبيض في المناطق المحتلة. من المفارقات الغريبة أن نشتري الغاز من العدو لإنتاج الكهرباء بتكلفة سياسية ومادية مرتفعة، ونبيع العدو كهرباء من الطاقة المتجددة بتكلفة منخفضة، ونقيم محطة تحلية مياه رهينة عند العدو؟!

أما الاتفاق الأخير الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة، سيمتد الممر المقترح عبر بحر العرب من الهند إلى الإمارات العربية المتحدة، ثم يعبر السعودية والأردن و«إسرائيل» قبل أن يصل إلى أوروبا، فالمشروع لا يشكل صفقة استثمارية، بقدر ما هو إعطاء دور محوري اقتصادي للكيان الصهيوني في الإقليم، تأتي الإجراءات الإمبريالية – الصهيونية في ظل تواطؤ الرجعية العربية، وضعف الموقف الفلسطيني الذي لم يرق لمستوى التحديات، وردود أفعال دولية باهتة. فالهرولة نحو التطبيع تعد مكافأة للعدو على تهويد الأراضي العربية، والإجراءات التصفوية للقضية الفلسطينية، التي تشكّل خطرًا حقيقيًا على مستقبل الأمة العربيّة، فتتولى دولة الإمارات إنشاء المشاريع الاستراتيجية الكبرى مع العدو الصهيوني، ليس لاحتياجاتها الخاصة وحسب، بل وتمارس دور السمسار للعدو الصهيوني، وتقام الصلاة التلمودية في العاصمة المغربية احتفالا بالتوقيع بين المغرب والعدو الصهيوني على اتفاق غير مسبوق «التعاون الأمني بمختلف أشكاله»، بذريعة مواجهة التهديدات والتحديات. كما انضم السودان إلى مسلسل الخزي والعار، بأوامر من ممثلي الاحتكارات الرأسمالية، وأعلن في كلٍ من الخرطوم وتل أبيب وواشنطن عن اتفاق لإقامة علاقات سياسيّة بين السودان والعدو الصهيوني. أنظمة غير شرعية منحت الشرعية لعدو اغتصب الأراضي الفلسطينية ومارس أبشع أنواع القهر والاضطهاد والتشريد للشعب العربي الفلسطيني، مقابل ضمان أميركي في الحفاظ على سلطاتها.

تأتي هرولة النظام العربي نحو التطبيع في الوقت الذي يواصل العدو الصهيوني بتشجيع من الولايات المتحدة الأميركية خطته الإجرامية في الإستيلاء على غور الأردن وضم المستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية للكيان الصهيوني، بمصادرة الأراضي الفلسطينية وتهويدها، وتهديده للشعب الفلسطيني بالهجرة القسرية، والتوجه نحو إقامة حاجز بشري صهيوني على طول الحدود مع الأردن، ضاربين عرض الحائط المواثيق والقوانين الدولية. فالسياسة العدوانية الإمبريالية – الصهيونية تستهدف الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، كما تستهدف الأراضي الأردنية والفلسطينية. إن خطر التمدد الصهيوني أصبح يشكل تهديدًا وجوديًا للشعبين الشقيقين وللأمن القومي العربي، ما يدفعنا إلى دق ناقوس الخطر، حيث بدأ العدو الصهيوني إجراءات الضم لأراضي الضفة الغربية.

إنّ الصراع العربي – الصهيوني صراع مركزي. وإن النضال من أجل التحرير والعودة وتقرير المصير حق مشروع يستدعي الدعم والمساندة من الشعوب العربية، كما أن نضال الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، في مواجهة أطماع الكيان الصهيوني في الأردن وفلسطين، يتطلب تعزيز التلاحم النضالي للشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني والتقدم بمبادرة مشتركة في استنهاض دور حركة التحرر العربي، مستفيدين من التحولات الدولية نحو انعطافة تاريخية؛ تتميز بتصاعد الدور الصيني- الروسي، ومنظومة بريكس عامة، وتراجع الأحادية القطبية الأميركية وإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب.

عن موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-
أكتوبر 2023

> **لم يبق من اتفاقية أوسلو سوى القيود التي فرضها العدو الصهيوني على الشعب الفلسطيني منذ توقيع الاتفاقية «التنسيق الأمني المذل، واتفاقية باريس التي شكلت عبئًا على الاقتصاد الفلسطيني، وتحميل السلطة الفلسطينية عبء الاحتلال نيابة عن المحتلين وفقا للقانون الدولي».**

الانتخابات المخزنية آلية للإجهاز على حقوق ومكتسبات المواطنين/ات

نجحت الرأسمالية إلى حد ما في ترسيخ أفكار، بكونها أي الرأسمالية مبنية على الحرية والمبادرة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتي تحاول اختزالها في الحق في الملكية الخاصة... الخ

ج حسن

أما الديمقراطية فعوض النظر إليها بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فإن منظروها يحصرونها فقط في الانتخابات التي من خلالها حسب مزاعمهم يتم التداول على السلطة، والحال أن الواقع والتاريخ يثبت بما لا يدع مجالا للشك، عكس ذلك، فالسلطة هي بيد الطبقات السائدة المالكة لوسائل الإنتاج، أما المنتخبون/ات بفتح الخاء، فهم/هن مجرد موظفين/ات لدى هذه الطبقات محليا ولدى المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية من أجل تمرير وتنفيذ مخططات الرأسمال العالمي في إطار علاقة التبعية بين المركز المحيط وحسب حجم وقوة كل بلد داخل المركز نفسه. هكذا أصبحت الديمقراطية التمثيلية حتى في الدول المسماة ديمقراطية عاجزة عن تحقيق طموحات ومطالب عموم الجماهير الكادحة الممثلة للأغلبية وعن احترام حتى القواعد التي وضعها منظروها، بل حتى في حال حاول ممثلو هذه الطبقات الكادحة تمرير قوانين لصالحها في جوهرها ومصالح الطبقات السائدة ومنها مصالح العرش والرأسمال العالمي حاميه، هذا إذا افترضنا أن الانتخابات في المغرب تمر بشكل حر ونزيه وأن هناك معارضة فعلية تحمل هموم الجماهير الشعبية الكادحة وتدافع عنها، غير أن هذا لا يتوفر في انتخابات الأعيان خاصة مع غياب ربط المسؤولية بالمحاسبة، ورغم ذلك لازال جزء مهم من القوى المحسوبة على اليسار وعلى الصف الديمقراطي يكرر أسطوانته المشروخة، المتمثلة في إمكانية التغيير من الداخل، لكن لما يتمكن المخزن من تغييرها، عبر إدماجها في بنيته، وتتحسن أوضاعها عوض أحوال عموم الكادحين/ات، يتم تبرير ذلك بالواقعية السياسية، متنصلة من كل الشعارات التي كانت ترفعها لإقناع الجماهير التصويت عليها والتي تتنكر لها بعد مرور المسرحية الانتخابية. لذلك، ليس مفاجئا إن أجمعت كل مكونات مجلسي النواب والمستشارين على سحب قانون الإثراء غير المشروع وتمرير قانون تفويت قطاعات الكهرباء الماء والتطهير والنظافة إلى 12 شركة جهوية كمثال تحت مبررات وضع حد للتدبير المفوض إلى غير ذلك من الشعارات الديماغوجية، بل الخطير في الأمر هو حالة مدينة فكيك كمناطق أخرى مثل بن صميم حيث إن الدولة التي لم تساهم بشكل مباشر في تشييد البنية التحتية للماء الذي كان يسيره مجلس الماء المنبثق عن الساكنة الذي كان يشرف على وضع القنوات وإصلاحها وعلى تدبير وتوزيع الماء واقتصاده وفق أعراف المنطقة الذي فوته بعد انطلاق تجربة الجماعات سنة 1962 للمجلس البلدي من أجل تدبيره، إلا أن هذا الأخير عوض الدفاع عن حقوق الساكنة والحفاظ على خيراتها المتمثلة أساسا في الماء، خضع لإملاءات وزارة الداخلية ومرر ما ليس له، إلى الشركة الجهوية لمنطقة الشرق، مما دفع بالساكنة إلى الاحتجاج على هذا القرار عبر وقفات ومسيرات، لكون الماء ليس سلعة وهو حقها ولازالت الاحتجاجات مستمرة منذ حوالي ثلاثة شهر، ومن أجل محاولة ترهيب الساكنة قامت السلطات يوم 14 فبراير 2024 باعتقال المناضل محمد البراهمي أحد نشطاء حراك فكيك بعد شكاية من باشا المدينة. وهكذا عوض أن يدافع المنتخبون/ات على حقوق الساكنة، أصبحوا مجرد خدام لدى أسيادهم/هن. وأدوات لتمرير قوانين ضد مصالح من انتخبوهم/هن كما هو الشأن بالنسبة لكافة المناطق.

هكذا يتبين بأن القوانين هي انعكاس لمستوى الصراع الطبقي في الزمان والمكان، وأن الدولة ليس جهازا مستقلا، وإنما هي المعبر السياسي عن مصالح الطبقات السائدة، وإلا لماذا تم سحب حكومة الباطرونا لقانون الإثراء غير المشروع؟ ولماذا مثلا لم يشرع البرلمان قانونا يمنع أي مشتبه به، متهم بملف فساد أو ما شابه من تقلد أي مسؤولية حتى التبرئة التامة عوض تمطيط الأحكام وعدم صدور الأحكام النهائية في حق المتهمين/ات، مما يعطيهم/هن الحق في الاستمرار في مزاولة مهامهم/هن وبالتالي تمكينهم/هن من الإفلات من المساءلة والعقاب حتى أصبحوا يمثلون دولة داخل الدولة.

هذه مجرد أمثلة لأزمة التمثيلية النيابية، لذلك عندما يدعو النهج الديمقراطي العمالي بمقاطعة انتخابات الأعيان، فليس من باب العدمية وإنما انطلاقا من تحليله الملموس للواقع الملموس، ولإدراكه للعبة الديمقراطية التمثيلية حتى في الدول التي تتغنى بالديمقراطية، أما في المغرب، فكل المعطيات تبين أن المؤسسات الانتخابية فهي مجرد غرف لتسجيل وتمرير مخططات النظام اللاشعبية لكون النظام المغربي هو أبعد من يكون ديمقراطيا شكلا ومضمونا وتصديقا وبالتالي كل المؤسسات المنبثقة عنه، لا يمكن أن تكون سوى في خدمة الاستبداد، فلا القضاء سلطة مستقلة، ولا وجود لفصل حقيقي بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولا للربط الفعلي بين المسؤولية والمحاسبة على كافة المستويات ولا التقطيع الانتخابي يخضع لمنطق تكافؤ الفرص ولا قانون الانتخابات يمكن من فرز أغلبية حقيقية ويساهم في فرز حقيقي في المجتمع ويقتصر من داخل المؤسسات النيابية، يتم التصدي لها من طرف حكوماتها وذلك باللجوء إلى آليات دستورية وضعوها مسبقا للضبط، كما وقع في فرنسا عدة مرات هذه السنة، بلجوء حكومة ماكرون خادم الأوليغارشيا المالية إلى الفصل 49.3 الذي يعطيها حق تمرير قوانين دون المرور عبر التصويت بالبرلمان وبدعم من الإعلام المأجور الذي يسمونه زورا الإعلام الحر، والذين سماهم سيرج حليمي «بكلاب الحراسة الجدد». فإذا كان هذا يتم في دول مثل دولة إعلان حقوق الإنسان والمواطن والتي تأخذها الأغلبية بما فيها بعض المحسوبين/ات على اليسار كنموذج، فما بالك بنظام لا ديمقراطي كالنظام المغربي المخزني الذي حسب الفصل 95 من دستور 2011 يعطي الحق للملك الذي يمركز كل الصلاحيات لديه وفي كل المجالات بأن يعيد قراءة القانون الذي ترفضه المعارضة من أجل قراءة ثانية، وهذا يعني قرصة أذن لهذه المعارضة إن جدت، وبالتالي كل القوانين التي يتم تمريرها، لا يجب أن تتناقض فيه التصويت فقط بالبطاقة الوطنية حتى يتم ضبط فعلي لعدد المصوتين/ات والمقاطعين/ات إنه أبشع صور الديمقراطية، إنها الذلقراطية كما وصفها الفقيد المهدي المنجرة، لذلك فلا مناص من تغيير جذري للأوضاع القائمة، أول ما يجب النضال من أجله، هو وضع دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا وتصديقا، يجعل السلطة الفعلية في يد الشعب ومن أجل الشعب ويمكن من القطع مع كل أشكال الفساد والريع الانتخابيين ويجعل من الديمقراطية التشاركية إحدى الوسائل لتدبير شؤون المجتمع، وإقرار قانون عدم الإفلات من العقاب في الجرائم السياسية والاقتصادية الاجتماعية ومن أجل العدالة المجالية، أما الباقي فهو مجرد تفاصيل.

من أين تعلمت وطنيتي؟

■ ع. اوحماد

من اين تعلمت وطني؟
من:
- عائلتي التي حاربت الاستعمار.
- عمال مناجم بني تجيت الذين وقفوا بجانب الاتحاد ضد الاستقلال الشكلي أخر الخمسينات بداية الستينات،
- عبد الكريم الخطابي الذي لم يرضى بالاستقلال الشكلي،
- المهدي بن بركة الذي منع عليه دخول ميدلت العمالية (كنت متواجدا بدار الطالب) ليفضح الدستور المفروض (1962) و الذي ناهض حرب الرمال (1963) ،
- فولتير + ديدرو...حاملي مشعل الأنوار باروبا،
-ماركس+ انجلز+ لينين+ ماو...حاملي المشعل الذي ينير طريق الثورة العمالية ضد الاستغلال...
- نضالات الشعوب: فلسطين، فيتنام، جنوب افريقيا...
- الانتفاضات الشعبية ضد الدولة المخزنية (1965، 81، 84، 90 ، حركة 20 فبراير، الريف...)،
- تجربة منظمة «إلى الأمام» الماركسية اللينينية،
- مدرسة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب،
- الحركة النقابية والحقوقية والجمعوية،
- التجارب الغنية مع مجموعات المعتقلين السياسيين داخل معتقلات المخزن،
- من معاشاتي الميدانية مع رحال المغرب الشرقي و فلاحيه الفقراء (مناطق بني تجيت، تالسينت...)،
- من تجربتي مع محرومي و محرومات الكاريانات(تدريب دراسي بكاريانات القنيطرة صيف 1969، و بكاريانات سلا صيف70، كطالب-مهندس الإحصائيات)، بكاريانات المحمدية...

البعض من أهم العناصر التي ساعدتني لأصمد أمام فيروس الشوفينية وألا أفقد البوصلة وسط هيجان بحر الصراع الطبقي، ولا الأعصاب تحت نيران الخصوم. لهم وطنيتهم الضيقة، ولنا وطنيتنا المطبوعة بالأممية.

حركة 20 فبراير:
حذار من هبة الاعصار، من الرماد تشب النار!

مرت 13 سنة على انطلاق حركة 20 فبراير المجيدة، وها هي مستمرة بأشكال أخرى، مستمرة بأهم أهدافها، بشعاراتها، بالتخليد السنوي... فإسقاط الاستبداد، وبناء مغرب جديد...تبقى من أهم تطلعات الشعب المغربي عامة، ومن أهم تطلعات الطبقات المحرومة خاصة. ان سبب خفوت حدة الصراع وضعف المردودية يرجع بالأساس الى غياب الأدوات الطبقية المؤطرة للحراك، وفي مقدمتها حزب الطبقة العاملة المؤطر والمنظم لكافة الطبقات والفئات الكادحة. لقد لعب شعار «الملكية البرلمانية» من جهة، والرهان على حكومة «الإسلاميين» من جهة أخرى، دورا سلبيا في اضعاف داخليا الحراك. لقد وصل اليوم أصحاب هذين الرهانين/الوهميين الى الباب المسدود، وذلك أمام استحالة بناء مغرب جديد في ظل نظام مخزني قروسطوي. فحذار هبة الاعصار، من الرماد تشب النار!

السياق العام لبروز حركة 20 فبراير

المصطفى خياطي

لا يمكن الحديث عن أي حدث سياسي أو اجتماعي سواء في المغرب أو خارجه، ولا يمكن فهم ما جرى خصوصا إذا تعلق الأمر بهبة جماهيرية أو انتفاضة شعبية شاملة وممتدة في الزمان والمكان، دون الالتفاف إلى المحيط والسياق الدولي والمحلي. وأهم حدث عرفه المغرب في بداية القرن الحالي بروز حركة 20 فبراير بما هي حركة جماهيرية شعبية، أنزلت السياسة إلى الشارع من خلال الشعارات التي رفعتها من قبيل: دستور شعبي ديمقراطي – إسقاط الاستبداد، استقلال القضاء... وغيرها من الشعارات التي لم نجدها إلا في أدبيات الأحزاب السياسية اليسارية المعارضة عموما.

ورغم أن المغرب عاش انتفاضات قوية في 1965 1981– – 1984 – –1990 2007.. لكنها كانت عبارة عن هزات شعبية ردا على بعض القرارات الحكومية الطبقية والتراجعية في مختلف المجالات: التعليم (65) – الاسعار (81)، التقشف (84) ...أي أن هذه الأحداث كانت عبارة عن ردات فعل شعبية غاضبة وقد تكون عفوية اندلعت من تلقاء نفسها أو تم تأطيرها من مناضلين ونشطاء نقابيين أو سياسيين أو حتى استجابة لبلاغات بعض النقابات للإضراب العام مثل ما حدث في 14 دجنبر 1990.

إلا أن 20 فبراير كحركة شعبية جماهيرية لم تكن وليدة ظرف خاص بالمغرب، ولكن سياقها الدولي والإقليمي كانت سمته الأساسية استمرار خضوع دول رأسمالية المركز والمحيط لتبعات الأزمة المالية التي تفجرت في 2008 وأثرت بشكل واضح على اقتصاديات دول من أوروبا وعلى رأسها إسبانيا (جارة المغرب) وامتدت تداعياتها وتغلغلت حتى في ابناك وبورصات أمريكا وكيلة الامبريالية.

ولم تكن دول بعض الديكتاتوريات العربية لتنجو من شظايا وارتدادات تلك الهزة الرأسمالية مثل تونس ومصر واليمن وليبيا والمغرب مع بعض التفاوتات طبعا من بلد لآخر. فشرارة الثورة التونسية مثلا كانت مع استشهاد محمد البوعزيزي البائع المتجول الكادح الذي كان إقدامه على إحراق ذاته بمثابة درجة عليا من الاحتجاج على الاستبداد والقمع والاحتقار الذي كان يتسم به حكم النظام التونسي، والذي تمت الإطاحة برأسه وإرغامه على الفرار خارج البلد بإصرار شعبي وضغط من الشارع غير مسبوق.

أما في مصر التي أرغم شعبها الغاضب رئيس البلاد على التنحي، فلم يكن في بداية الاحتجاج ينوي الإطاحة بالنظام بتلك السرعة وتلك الطريقة. فحسب بعض النشطاء الشباب المصريين المنضوين تحت لواء حركة 6 أبريل

(كفاية)، فيقولون ان النقطة التي افاضت كأس غضبهم هي موقعة الجمل (28 يناير 2011)، سخر نظام حسني مبارك بلطجيته وابانوا عن نوايا النظام وطبيعته الدموية عوض التحور والتباحث مع ممثلي الحركة حول مطالبهم واسباب نزولهم للشارع. إلا أن النظام المصري كانت له بوصلة توجهه فقط نحو جماعة الإخوان المسلمين ولم يكن يدرك ان للشعب مطالب لا علاقة لها بأجندات إخوان مصر الذين جنوا ثمار التغيير وتضحياته، لكن سرعان ما استعاد العسكر السلطة والحكم وتلك حكاية أخرى.

في هذا الخضم الموسوم بالتحول التاريخي في مسار المنطقة العربية وشعوبها التواقة للتحرر والانعتاق، لم تكن دول الغرب تتفرج على ما يحدث في مستعمراتها من موقع حياد، بل كانت تحيك المؤامرات وتبحث عن المخارج التي من شأنها الحفاظ على مصالحها في تلك الدول التي باتت على مرمى حجر من استرجاع ممتلكاتها ومدخراتها وتدشين عهد التحرر والديمقراطية.

أما في المغرب وحركة 20 فبراير، فالبيئة الحاضنة والأسس الموضوعية التي افرزت الحركة فلا يمكن تدارسها دون الرجوع إلى القرن 20 وبداية ال 21، أي منذ دخول المغرب سنة 1998 في تجربة التناوب التوافقي بين القصر وأحزاب الحركة الوطنية، هذا التفاهم والتراضي بينهما أملته الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة نتيجة لسياسات طبقية متطرفة اوصلت البلاد إلى غرفة الإنعاش. إلا أن تجربة التناوب التوافقي، وبما انها لم تكن منبثقة من إرادة الشعب وتطلعاته نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم الإفلات من العقاب والتوزيع العادل للثورة وإقرار العدالة الاجتماعية انطلاقا من وضع دستور شعبي ديمقراطي وانتخابات حرة ونزيهة وقضاء مستقل، كل هذا لم يتم تحقيقه من تجربة 98 التوافقية بمعنى أن الرابح الأكبر منها هو التكتل الطبقي السائد وكرس العرش ومحيطه واتباعه المستفيدين من الوضع. ورغم ان النظام المخزني حاول في بداية الألفية توهيم الرأي العام والسياسيين بأنه يتغير من خلال مهدئات مثل المبادرة الوطنية والانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية.... وما رافق ذلك من صور تروج لصورة مغايرة للملك الجديد تقطع مع العهد القديم، ولعب فيها الإعلام دورا أساسيا. ونتيجة للفهم السطحي للتناوب، سرعان ما انفضحت الاكذوبة وتأكد بأن مسألة السلطة تم الحسم فيها مبكرا إبان الاستقلال الشكلي. ولا يتعلق الأمر في عملية التناوب إلا في تحمل المسؤولية في الحكومة تحت إشراف الملك مع احتفاظ هذا الأخير بسلط وصلاحيات عميقة وواسعة.

في 2011 إذن يكون النظام المغربي والقصر أساسا قد أمضى أكثر من عقد من الزمن وهو يقوي دعائم تحكمه وسلطته، ويكون قد عدة تناقضات وأزمات موروثة. وتأسيسا على فهمه المغلوط للمرحلة، شده الحنين إلى مجموعة من الممارسات الاستبدادية المتطرفة، فأغلق الحقل السياسي وعمل على إضعاف الأحزاب السياسية وإفراغها من وظيفتها، وبالتالي إفراغ الانتخابات من قيمتها الديمقراطية، ولم تعد مصلحة النظام من الانتخابات إلا للترويج الخارجي وتسويق صورة الديمقراطية بغض النظر عن نسبة المشاركة؛ التي عرفت تدنيا ملحوظا في انتخابات 2007. لكن النظام ومهندسوه لم تكن تهمهم رمزية الأرقام والنسب وما تعبر عنه من تفاعلات في صفوف الجماهير الشعبية وما تختزله من تعبيرات الرفض والغضب المكبوت الذي سيتعاظم خلال انتخابات 2009 الجماعية وظهور حزب القصر الجديد (البام) واحتلاله المرتبة الأولى، إذ ذكر المغاربة في تجارب الfdic و rni مما هو إشارة واضحة للمغاربة بأن لا شيء تغير و ام حليمة عادت لعادتها القديمة و القادم أسوأ. ويكفي ان نسوق هنا تصنيف المغرب في المرتبة 90 في مؤشر الديمقراطية بين 104 دول وبعد تونس التي احتلت المرتبة 85 (في 2010 اي في عهد بن علي). إبانه بدأت منظومة الفساد السياسي والمالي والإداري تستعيد تجذرها في المغرب من خلال تفشي الرشوة والمحسوبية والغموض والضبابية في الصفقات العمومية وتدبير الموارد الاقتصادية والمالية، وهو الوضع الذي أطره واقع الإفلات من العقاب مما يعني عدم وجود سلطة قضائية مستقلة. أما المؤطر العام للمنظومة الاستبدادية هاته فهو تزاوج المال والسلطة والسياسة.

وكما بدأنا هذا المقال بالالتفات إلى الأزمة المالية لسنة 2008، فنتائجها هي التي دحضت أوهام بزوغ الاقتصاد المغربي الذي لم يكن يعتمد إلا على الاستثمار الخارجي والقروض ومسلسل الخوصصة والتفويت. أي أن بنية الاقتصاد المغربي هشة وآيلة للسقوط تحت ريح أي هبة اقتصادية، والمغرب لم ولا يتوفر على اقتصاد وطني مبني على أسس متينة توفر له المناعة من التقلبات والأزمات.

20 فبراير 2011 و حركتها المجيدة جاءت إذن في هذا السياق المتنوع و المتشعب سياسيا و اقتصاديا و متأثر اجتماعيا. فنزلت إلى الشارع بشبابها وشرائحها حاملة من الوعي ما يكفي لتأهيلها لترجمة تطلعات جماهير الشعب وآماله إلى شعارات ذات حمولة سياسية وليس اجتماعية بحتة هذه المرة، و هي تعبير عن تنوع المرجعيات و المشارب الفكرية، و لم يكن لها زعيم أو بنية تنظيمية قارة و موحدة، و كادت تكون جبهة شعبية قوية و لكن....

في الذكرى 13 لحركة 20 فبراير:

الانتفاضة الشعبية هي الحل لإعادة بناء يوتوبيا

ثورية والتخلص من المخزن

ستخلد القوى التقدمية ببلادنا هذا الشهر، الذكرى 13 لانطلاق حركة 20 فبراير المجيدة. أقول ذكرى انطلاق الحركة وليس ذكرى الحركة، لأن روح الحركة لم تمت. ما مات وتلاشى هو هياكلها لا روحها وأهدافها لسبب جوهري هو أن الشعب المغربي أدمج دروسها ومكتسباتها، لأنه رأى فيها تعبيرا سياسا يجيب عن تطلعاته المشروعة، كثفها شعار حرية- كرامة- عدالة- اجتماعية والمساواة الفعلية.

وهذه قاعدة عامة تسري على كل الشعوب وتفسر لماذا تكتسب هذه الأخيرة مناعة ولا تسمح خلال فترات الجزر بالعودة إلى الأوضاع السابقة لفترات المد. بهذه الطريقة تتقدم حركة التاريخ وتراكم الشعوب تجاربها وانجازاتها وتنتزع مكتسبات جزئية وتحدث قطائع ثورية قد يتم الارتداد عليها من طرف القوى المحافظة والرجعية والإمبريالية والصهيونية. فيعم السكون لفترة ما، ثم ما تلبث أن تنهض من جديد.

معاد الجوحري

لقد حققت الحركة بالفعل مكتسبات مجتمعية هامة سبق تناولها في عدة مناسبات ولكن لا بأس من التذكير بأبرزها، لعل الذكرى تنفع القوى المناضلة: تسييس الشعب بدفع الملايين وخاصة من الشباب والنساء إلى حلبة الصراع ونبذ الخوف بشكل واسع وترسيخ فكرة أن الحقوق تنتزع ولا تعطى وأن التغيير الحقيقي سيكون من صنع الشعب. كما تم زعزعة فكرة التوافق كعقيدة واستراتيجية للتغيير وإشاعة فكرة أن التغيير يأتي بالأساس من الشارع أي كنضال سياسي منظم خارج المؤسسات.

هذه المكتسبات وغيرها أدمجتها الحركات الاجتماعية في تقاليدها النضالية إلى هذا الحد أو ذاك وبشكل متفاوت طبعا وشكلت مرجعا ثمينا لتفجير الطاقات الهائلة المطمورة للجماهير الكادحة لمواجهة الأوضاع الاجتماعية والسياسية المتردية باستمرار.

هذا ما يفسر الغليان الشعبي الذي طبع الفترة العشرية المنصرمة وشكل احدى السمات البارزة للوضع في المغرب خلالها، فما أن يتم إخماد حراك شعبي حتى ينبعث آخر. حراكات وهزات اجتماعية شملت مناطق معينة ابتداء من 2016 ابتداء بحراك الريف، جرادة، زاكورة، أوطاط الحاج، تندرارة ، المقاطعة الاقتصادية وصولا الى الحراك التعليمي الهائل لخريف 2023 الذي تمكن من انتزاع مكتسبات مادية هامة بفضل استماتة الشغيلة التعليمية في النضال بغض النظر عن الإشكالات الصعبة التي يثيرها والتي لا يسع المجال للتفصيل فيها في هذا الحيز ×وكذا الحراك الشعبي بفيكيك ضد خوصصة الماء.×

ولم تكن فترة الجزر التي امتدت من بداية 2012 إلى أكتوبر 2016 فراغا مطلقا، بل كان البركان الشعبي الخافت ظاهريا يرسل من حين لآخر تحذيرات لمن يهمه الأمر: معركة الأيام الستة التي هزت المغرب حول مغتصب الأطفال دانييل كالفان (غشت 2013)، حركة متابعة الشأن المحلي بتارجيست (2013) وتصاعد احتجاجات ايمضر (غشت 2011). وعرفت الانتخابات الجماعية شتنبر 2015 والبرلمانية أكتوبر 2016 مقاطعة عارمة (80 في المائة في الانتخابات الأخيرة) ويدخل هذا من وجهة نظري في باب المقاومة السياسية الشعبية لديمقراطية الواجهة.

لقد انطلقت هذه الحراكات من المشاكل الاجتماعية الملموسة للجماهير على نطاق معين، لكنها تحيل بقوة الأشياء على شعارات سياسية لكونها تصطدم بموقف الدولة وسلوكها اتجاه هذه الحراكات ومن هنا جوهرها السياسي. ذلك أن مواجهة النهب والاستغلال المكثف هو في نفس الآن نضال ضد الاضطهاد الذي يلازمه.

ومن مقومات نجاح حراك الريف كونه كان يتوفر على قيادة ومسلح بمطالب اجتماعية ملموسة لمنطقة عانت ولا زالت من التهميش وارتكز على العداء التاريخي للمخزن، موشوم في الذاكرة الشعبية للريف ونهل من الأمازيغية كهوية خاصة تعاني من تهميش مضاعف. كما تصدى لاستعمال المساجد من طرف الدولة لتشويه الحراك وأبدع أشكال نضالية سلمية متنوعة منها الإضراب العام بالمنطقة.

وبلور حراك جرادة بدوره ملفا مطلبيا دقيقا واستفاد من تاريخ الكفاحات الطويلة للطبقة العاملة المنجمية وقد تربى أغلب الشباب المؤطرين للحراك في وسط نضالي من النقابيين العمال وعمل ما أمكن بمنطق القيادة الجماعية والتناوب على المهام وتم تشكيل لجان الأحياء.

وفضحت انتفاضة العطش في زاكورة النموذج التنموي المخزني في مجال الفلاحة والقائم على المخطط الأخضر/الجبل الأخضر الذي يرتكز إلى الفلاحة التصديرية واستنزاف الفرشة المائية.

وفضحت الهزة الاجتماعية في أوطاط الحاج وتندرارة حيث تم اللجوء أيضا لأسلوب الاضراب العام غياب التجهيزات الطبية والاسعافات محليا. وعرت احتجاجات سكان جماعة ايمضر النهب الذي تمارسه الشركة المعدنية لامضر، التابعة للهوليدينغ الملكي (أكبر منتج للفضة بإفريقيا) وتدميرها للطبيعة وفصل السكان عن أرضهم.

جميع هذه الحراكات، هي حراكات سلمية تتميز بمشاركة واسعة للشباب والنساء من الفئات الكادحة في مناطق مهمشة (=المغرب غير النافع كما سماه ليوطي) حيث الدينامية الرئيسية للصراع هي من أجل رفع التهميش عن هذه المناطق. وتم إخمادها بقوة الحديد والنار وعسكرة المناطق خاصة في الريف وجرادة وتم اعتقال أزيد من 600 من النشطاء وسقوط على الأقل شهيد واحد هو عماد العتابي.

وما أن تمكن المخزن من السيطرة على هذا البركان حتى اندلع شكل آخر من الصراع الاجتماعي وهو المقاطعة الاقتصادية وهذه المرة على الصعيد الوطني، تتمثل في مقاطعة 3 منتوجات أساسية محددة تمثل نماذج صارخة تكثف السخط الشعبي بسبب الجمع بين الثروة والسلطة والاحتكار والريع والتبعية. يتعلق الأمر بحركة غير مسبوقة من حيث حجمها بانخراط فئات واسعة جدا وخاصة الفئات الوسطى الحضرية وطول نفسها والخسائر التي كبدتها للشركات المعنية والآثار السياسية التي ترتبت عنها.

الأكيد أن الحراكات الشعبية ستنفجر لأن الأسباب الباطنية العميقة التي أدت إلى اندلاعها لازالت قائمة بل تفاقمت. وستمس أساسا أوسع الفئات الشعبية الكادحة في المناطق المهمشة وفي الأحياء الشعبية في المدن وفئات من الطبقة العاملة بسب تصاعد الافتراس والنهب والاستغلال المكثف والقمع والاستبداد والقهر والفقر والهشاشة والغلاء وتداعيات الجفاف لثلاث سنوات متتالية وغياب المرافق الاجتماعية الأساسية والبطالة ولن تنفع في شيء المسكنات التي تم تقديمها في إطار الحماية الاجتماعية.

باختصار علاقات الإنتاج الحالية أصبحت معرقلا أمام نمو قوى الإنتاج خاصة في ظل الأزمة الحادة والمزمنة للنظام الرأسمالي العالمي التي تنعكس سلبا على بلادنا بحكم التبعية للإمبريالية والعمالة للصهيونية.

اذن، حذار هبة الإعصار، من الرماد تشب النار (من أناشيد الحركة الماركسية-اللينينية المغربية، مجموعة 1972)، حذار فتحت الرماد اللهيب (أبو القاسم الشابي في قصيدة «إلى طغاة العالم»)

غير أن المعضلة ذاتية بالنسبة لعموم القوى الحية والتقدمية بشكل خاص. لقد عجزت لحد الآن عن توحيد تلك الحراكات في اطارها الاجتماعي أصلا فما بالك قيادتها بأفق سياسي لهزم النظام القائم. أعتقد أن هناك تراجعا فادحا في الايمان بقضية التغيير وتقديم التضحيات اللازمة وأن اليسار المناضل يدور في حلقة مفرغة تهدد مستقبله وأنه لا بد من تصفية النزعة الاستسلامية في صفوف اليسار بشكل عام وإعادة بناء يوتوبيا ثورية تقوم على لف الشعب، كل الشعب حول شعار الانتفاضة الشعبية وما يرتبط بها من أشكال ثورية وسلمية أخرى، العصيان المدني والاضراب الجماهيري العام كإضراب سياسي للتخلص من المخزن وخاصة نواته الصلبة، المافيا المخزنية، باعتباره العقبة الرئيسة الآن وهنا أمام أي تغيير وتحول مجتمعي عميق وهذا في تمفصل وثيق مع بناء جبهة واسعة تضم كل الفئات المتضررة منه. ان الحوار العمومي بين مكونات الجبهة المنشودة مسألة عاجلة ويجب الشروع دون تأخر في حل الإشكالات القائمة والمستقبلية التي تعوق بناء هذه الجبهة وقواعد العيش المشترك والاستفادة من حركة 20 فبراير بنقط قوتها ونقط ضعفها: الطلبة، المرأة، طبيعة الدولة المنشودة، المجلس التأسيسي ومصادر التشريع، اعلان المبادئ الدستورية المشتركة، البرنامج الانتقالي...

10 فبراير 2024

بصدد أسباب خفوت حركة 20 فبراير

تندرج حركة 20 فبراير المجيدة ضمن السيرورات الثورية التي عرفتها المنطقة العربية والمغاربية بداية العقد الثاني من هذا القرن وادخلتها في مرحلة تعد نقلة نوعية في الاشكال الاحتجاجية التي مرت بالمنطقة. كانت لهذا الحراك الشعبي أسباب ذاتية وموضوعية افضت به لتبني اشكال نضالية تجسدت في عقد جموعات عامة بغرض التشاور واتخاذ القرارات الجماعية بغرض اختيار الشعارات وتشكيل لجن التعبئة وتنظيم النزول الجماهيري المكثف للشارع العام أواخر كل أسبوع بهدف التعبير عن الاستياء عن الاوضاع المعيشية البئيسة لمعظم الشعب المغربي ومناهضة تفشي الفساد والاستبداد. هكذا انتظم الحراك في مسيرات حاشدة اكتسحت غالبية المدن وامتدت لبعض القرى واستمرت لشهور متوالية ترفع شعارات قوية مطالبة بوضع حد للتهميش والتفقير وخنق الحريات والقيام بتغيير جدري للأوضاع القائمة بما يحقق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهي المطالب التي تم تكثيفها في شعار '' الشعب يريد''..

الحسين بوتبغى

ثلاثة عشرة سنة بعد هذا الحراك الشعبي العارم والغير المسبوق من حيث التعبئة والانخراط الشعبي الواسع وما تعلق به من تطلعات ومطامح في التغيير، تبقى الحصيلة هزيلة. لكن قبل تناول ما وقع او ما لم يقع وترتبت عنه هذه الحصيلة السلبية، فلنحاول بداية التطرق، ولو بإيجاز، للسياق العام الذي اندرجت فيه الحركة. فقد عرف المنطقة العربية والمغاربية بما فيها المغرب انتفاضات وإضرابات متلاحقة، فالمغرب بهذه الفترة تضرر من انعكاسات الازمة البنيوية التي يعاني منها النظام الرأسمالي العالمي وكان وقعها مضاعفا على الاقتصادات التبعية. كان من أكبر المتضررين من هذه الانعكاسات الجماهير الشعبية بحيث ازدادت فقرا وهشاشة كما تم حرمانها، نتيجة لمسلسل الخوصصة، من الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وسكن لائق وانتشرت في اوساطها البطالة التي مست أصحاب الشواهد العليا كما وقعت فريسة لكل اشكال الامراض الاجتماعية. أمام هذا الوضع المزري اضطرت الفئات المفقرة لخوض نضالات مريرة وطويلة النفس. هكذا امتدت الحركات الاحتجاجية لتشمل المعطلين من حاملي الشهادات والعمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة الممثلة في رجال التعليم والصحة كما تشكلت بالأحياء الشعبية وبالبوادي تنسيقيات تناضل ضد الغلاء وارتفاع تسعيرة فواتير الماء والكهرباء.

كان الشرط الموضوعي إذا مناسبا لاندلاع الشرارة التي انطلقت من '' سدي بوزيد'' بتونس وأدخلت المنطقة العربية والمغاربية في مرحلة التحول عرفت معها الأشكال الاحتجاجية قفزة نوعية اتخذت على مستوى كل قطر من أقطارها شكلا فريدا رغم تقاسمها لبعض السمات العامة. فبالمغرب كانت حركة 20 فبراير المجيدة، الشكل النضالي الذي اكتشفت معه الجماهير الشعبية قدرتها على كسر جدار الخوف وتجاوز الاكتفاء بالمطالبة بالحقوق عبر اضرابات او وقفات ومسيرات لفئة معزولة بمكان وزمان محددين، الى الخروج في حشود جماهيرية مكثفة، على صعيد البلد برمته، تجسيدا لفعل جريء مباشر يرمي ليس لتحقيق مطالب فئوية بل لتغيير الواقع بشكل جدري، وقد تم التعبير عن ذلك من خلال شعارات قوية رددتها الجماهير الشعبية التي اكتسحت، أواخر كل أسبوع، شوارع المدن والقرى المغربية طيلة شهور متتالية. لكن للأسف هذه التجربة الفريدة من نوعها لم تعمر طويلا ولم تحقق كل ما علق بها من آمال وذلك لأخطاء وقعت ولعدم توفر شروط أساسية كانت منتظرة فخالفت الموعد.

من الاحداث التي وقعت وحالت دون تحقيق حركة 20 فبراير لأهدافها اقدام الملك، بعد زيارة خاطفة لفرنسا، بالدعوة، في خطابه لوم 09 مارس 2011، لتعديل الدستور وترتب عن ذلك تحييد فئات من البرجوازية المتوسطة ورجال الاعمال المتضايقين، على المستوى الاقتصادي، من منافسة المؤسسة الملكية، معتقدين ان هذا التعديل سيؤسس لضوابط للمنافسة يحتكم اليها كل الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الوطني. من جهة أخرى سارع النظام المخزني لإبرام اتفاق مع المركزيات النقابية يوم 26 ابريل من نفس السنة فقدم لها بعض التنازلات مقابل إبقاء الطبقة العاملة بعيدا عن الحراك الشعبي. وقد سهل مأمورية المخزن هذه كون الحركة النقابية مشتتة وتسيرها بيروقراطية منخرطة منذ زمن في السلم الاجتماعي. لقد قامت البيروقراطية بتلبية دعوة مستشار الملك، محمد المعتصم، الذي استقبلها يوم 27 فبراير وكان ذلك مؤشرا على عزم المخزن ابقاء حركة 20 فبراير معزولة عن قاعدتها الاجتماعية. في نفس التوجه قدم النظام اغراءات لحركة المعطلين تمثلت في الوعود بتشغيل الآلاف منهم وكان ذلك كافيا لإسكاتهم وابقائهم بعيدا عن الحراك الشعبي. في نفس الفترة غض المخزن الطرف عما اسماه بالبناء العشوائي فانشغل سكان ''العشوائيات'' بالبناء وهم الذين عانوا من العيش ''بزنازين'' ضيقة لعقود خلت، كما سمح للباعة الجائلين باحتلال الشارع العام لتقوم آلة المخزن، بعد مرور العاصفة، بحملات لهدم ما تم بنائه خارج المساطر القانونية وبطرد الباعة من الشوارع وهي حملات مستمرة حتى اليوم.

من الاحداث أيضا كان الاستفتاء على الدستور يوم 01 يوليوز والانتخابات التشريعية التي قاطعها الشعب واحتل فيها حزب العدالة والتنمية الرتبة الأولى، فتم تكليفه بتشكيل الحكومة. إثر ذلك أصدرت الأمانة العامة للدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان، وهي أحد اهم مكونات حركة 20 فبراير، بيانا أعلنت فيه عن قرارها بتوقيف مشاركتها في الحركة. وبخصوص الدواعي التي كانت وراء هذا القرار، تقول الجماعة ان من بين مكونات 20 فبراير من يصر على وضع سقف للحركة وتسييجها، وهي بذلك تلمح الى قادة من حزب الاشتراكي الموحد الذي صرح العديد منهم في أكثر من مناسبة ان هدف الحركة هو تحقيق ''الملكية البرلمانية''. العامل الآخر الذي تدرعت به الجماعة هو كون النظام قد سحب البساط من تحت اقدام الحركة وذلك بدءا بخطاب 09 مارس والتعديل الدستوري والقيام بالانتخابات التشريعية والسماح لحزب العدالة والتنمية بتشكيل الحكومة وهي إجراءات مكنته من امتصاص غضب الشارع واجهاض آمال الشعب في التغيير. اما الدواعي التي سكتت الجماعة عن ذكرها فتتمثل في ترؤس حزب بنكيران للحكومة، والعدل والإحسان لا تود، على ما يبدو، الاصطدام معه، هذا ما يفهم على الاقل من تصريح لعضو قيادي بالعدالة، عبد الله بوانو، عند قوله ان انسحاب الجماعة من الحركة هو تحية خاصة منها لحكومة العدالة والتنمية.

من الاحداث التي وقعت وحالت دون تحقيق حركة 20 فبراير لأهدافها اقدام الملك، بعد زيارة خاطفة لفرنسا، بالدعوة، في خطابه لوم 09 مارس 2011، لتعديل الدستور وترتب عن ذلك تحييد فئات من البرجوازية المتوسطة ورجال الاعمال المتضايقين، على المستوى الاقتصادي، من منافسة المؤسسة الملكية، معتقدين ان هذا التعديل سيؤسس لضوابط للمنافسة يحتكم اليها كل الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الوطني.

اما بخصوص المعيقات التي حملتها معها الحركة فتتمثل في الواقع المقلق لقوى اليسار. فزيادة عن كون هذا اليسار ضعيف عدديا، فهو ايضا منقسم على نفسه ومعزول عن الجماهير الشعبية، بحيث يكتفي بالعمل في النقابات والجمعيات وهي إطارات لا تسمح له، نظرا لطبيعتها وضوابطها التنظيمية، بالدعاية والتعريف بمشاريعه وبرامجه المختلفة، بل أحيانا المتناقضة، بما فيها الجانب المتعلق بكيفية التعامل مع القوى الأصولية التي تشكل مكونا هاما في الحركة. من المعيقات كذلك كون الحركة ترفع شعارات عامة لم تتمكن من ترجمتها الى شعارات ملموسة من شأن تحقيقها ان يشجع الجماهير الشعبية على الانخراط بكثافة في الحراك الشعبي والدفع به الى ابعد مدى. كما ان الحركة وقعت في المحظور بمحاربتها '' للمجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير'' بدعوى ان هدفه هو السعي للركوب على الحركة، في حين سمحت للمخزن باختراقها من خلال أفراد قدموا أنفسهم على انهم'' مستقلون''، فقاموا بقيادتها وتوجيهها، والحقيقة ان غالبية هؤلاء تم تكليفهم بمهام من طرف المخزن والقوى الموالية له. هكذا فبعد الاختراق شن النظام وحلفائه هجوما إعلاميا على الحركة وواجه مناضليها بقمع شرس سقط على إثره عدد من الشهداء والجرحى.

لقد شكلت حركة 20 فبراير المجيدة قفزة نوعية في الاشكال الاحتجاجية بالمغرب وتعد في نفس الوقت مؤشرا على حدوث تغييرات عميقة في مكونات البنية المجتمعية، ويرجع خفوتها لأسباب عدة منها الأخطاء والمعيقات السالفة الذكر، كما ان هنالك شروطا تعد حاسمة تخلفت عن الموعد. من هذه الشروط عدم وجود مركزية نقابية مكافحة مستعدة لخدمة مصالح العمال عوض استخدامهم لمصالح التكتل الطبقي المهيمنة، فتواجدت عوضا عنها الإطارات الحالية التي تهيمن عليها كمشة من البيروقراطيين المتحالفين مع الباطرونا. سجل أيضا غياب جبهة، ببرنامج نضالي واضح، قادرة على لف كل القوى الوطنية التي لها مصلحة في التغيير يكون عمودها الفقري الحزب المستقل للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين. ففي ضل غياب أدوات النضال هذه صارت الحركة فعلا عفويا، أي حركة عمياء بدون تأطير ولا بوصلة، فكان من الصعب جدا ان تحقق كل ما علق عليها من آمال.

خطر المجاعة في غزة يتزايد مع تعليق تمويل «الأونروا» وعدم إدخال المساعدات

يواجه نحو نصف مليون غزي في مدينة غزة وشمال قطاع غزة خطر المجاعة نتيجة منع حكومة الاحتلال الإسرائيلية إدخال المساعدات الإنسانية منذ بدء حرب الإبادة الجماعية في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023.

وقالت منظمة اليونيسيف أن مئات الآلاف من الأطفال يواجهون خطر الموت جوعاً وسوء التغذية جراء عدم إدخال المساعدات الإنسانية.

وحذر برنامج الأغذية العالمي من أن كميات قليلة جدًا من المساعدات الغذائية تجاوزت جنوب قطاع غزة إلى شماله منذ بداية العدوان، وأن خطر حدوث مجاعة في مناطق بالقطاع الفلسطيني لا يزال قائماً، موضحاً أنه «من الصعب الوصول إلى الأماكن التي نحتاج إليها في غزة، وخاصة في شمال غزة».

وسام زغير

وأوضحت إحصائيات للأمم المتحدة أن ما نسبته 93% من الغزيين يواجهون خطر المجاعة وسوء التغذية، وتفشي الأمراض والأوبئة في صفوف النازحين، في الوقت الذي قالت الأمم المتحدة إن «غزة أصبحت وعاء ضغط مملوء باليأس». وأضافت أن «مليون فلسطيني في غزة أصبحوا بلا مأوى».

وقال فيليب لازاريني المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، إن «غزة تعاني من أزمة إنسانية غير مسبوقة»، مضيفاً أن «قطاع غزة أصبح مكاناً يواجه صراعاً من أجل البقاء اليومي في خضم الموت والارهاق واليأس».

وأوضح المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة إسماعيل الثوابتة أن «بعض العائلات تحصل خلال 48 ساعة على نصف وجبة طعام فقط»، منوهاً إلى أن المواطنين في مدينة غزة وشمال القطاع لا يجدون حتى الأعلاف والحبوب نتيجة منع سلطات الاحتلال وصول شاحنات المساعدات الإنسانية، واصفاً الوضع الإنساني بأنه «تجاوز المرحلة الكارثية».

ورغم الوضع المأساوي الذي يواجه الغزيين نتيجة حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والترانسفير وعدم إدخال المساعدات الإنسانية، إلا أن نحو 18 دولة على رأسها الولايات المتحدة الأميركية أعلنت حربها على وكالة الأونروا وعلقت تمويلها استناداً لأضاليل وأكاذيب إسرائيلية أن 12 موظفاً من موظفي الوكالة شاركوا في معركة «طوفان الأقصى» في السابع من تشرين الأول (اكتوبر) الماضي.

وشدد لازاريني «لا تزال الوكالة أكبر منظمة إغاثة في واحدة من أشد الأزمات الإنسانية تعقيداً في العالم، إنني أكرر دعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لاستئناف التمويل للأونروا. وإذا ظل التمويل معلقاً، فمن المرجح أن نضطر إلى إنهاء عملياتنا بحلول نهاية شباط، ليس فقط في غزة، بل وأيضاً في جميع أنحاء المنطقة».

حيث أن الحرب على وكالة الأونروا لم تبدأ استناداً لمشاركة عدد محدود من موظفيها ربما 5 أو 7 أو 9 أو 12 في معركة «طوفان الأقصى» كما تزعم إسرائيل، أو إدعاء الاحتلال الإسرائيلي حول اكتشاف نفق أسفل المقر الرئيسي للأونروا في غزة بل أن المعركة متواصلة منذ سنوات حيث أعلنت الإدارة الأميركية حربها عبر مشاريع مختلفة للتخلص من الوكالة – الشاهد الحي على النكبة الفلسطينية- وإنهاء عملها بشكل كامل وكان أبرزها إبان حكم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب وإعلانه «صفقة القرن» ووقف تمويل وكالة الأونروا.

حيث كشفت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» الناطقة باللغة الإنجليزية في 30/12/2023، أي بعد مرور حوالي ثلاثة أشهر على حرب أكتوبر، وفي الوقت الذي كان فيه العالم منشغلاً بمتابعة أنباء المجازر والمذابح في قطاع غزة، على يد قوات الغزو البربري، كشفت عن خطة وضعتها الخارجية الإسرائيلية من ثلاث مراحل، تهدف إلى حل الأونروا، وأحالت هذه الخطة إلى حكومة نتنياهو للعمل بموجبها: المرحلة الأولى هي الادعاء بإلقاء القبض على مجموعة من «الإرهابيين» الأعضاء في حماس، ممن شاركوا في الهجوم على غلاف غزة في 7 أكتوبر (معركة «طوفان الأقصى»). فيما المرحلة الثانية إثارة أوسع تحريض على أونروا، ودعوة الجهات المانحة لوقف تمويلها للوكالة.

أما المرحلة الثالثة تتولى خلالها الولايات المتحدة قيادة أوسع حملة مع حلفائها لتجفيف مصادر تمويل وكالة الأونروا وتعطيل برامجها وشلها، وبالتالي اعتبارها في عداد المنحلة.

ورغم أن بعض الذين «علقوا» تمويلهم بانتظار نتائج التحقيق، والتقارير الإسرائيلية، ورغم أن هذه التقارير لم تصدر حتى الآن، فإن كافة الذين أعلنوا مقاطعة الوكالة، بقوا على موقفهم السلبي ما عدا فرنسا، التي تراجعت عن قرارها، وأستأنفت دعمها لوكالة أونروا.

حيث صوّتت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأميركي بأغلبية 30 صوتاً مقابل 19 لصالح تقديم مشروع قانون لقطع جميع المساعدات الأميركية بشكل فوري ودائم لوكالة الأونروا.

فهل ينجح المخطط الأميركي – الإسرائيلي في اغتيال وكالة الأونروا، بما هي منظمة إغاثة، يعتمد عليها في مجالات التعليم والصحة، والإغاثة، والبيئة، وتشغيل أكثر من 6 ملايين لاجئ، فضلاً عن كونها اعترافاً دولياً وشاهداً على جريمة الاستعمار الغربي عما لحق بالشعب الفلسطيني من نكبات على مدار 76 عاماً؟، أم أن المجتمع الدولي سوف يستعيد «وعيه»، ويتحرر من براثن الحملة الأميركية – الإسرائيلية لاغتيال أونروا، وإلحاق الأذى والضرر الشديدين بالمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني.

ويواصل الرئيس الأميركي جو بايدن إصدار التصريحات الصحفية ضد «إسرائيل» رغم عدم انفكاك الولايات المتحدة عن شراكتها لإسرائيل في حربها على قطاع غزة ووكالة الأونروا، في محاولة لكسب مزيد من الأصوات الانتخابية التي خسرها في استطلاعات الرأي، حيث أشار إلى أن سلوك الرد في غزة تجاوز الحد وأنه يدفع بكل قوة حالياً من أجل التوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار في القطاع، منوهاً إلى وجود الكثير من الأبرياء يتضورون جوعاً أو يموتون في غزة، لذلك يجب أن يتوقف جوع الناس في غزة.

وقال بايدن «تحدثت مع نتنياهو وكنت أضغط بشدة وبقوة من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة»، مضيفاً: «كنت على اتصال مع القطريين لإدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة».

ومن اللافت أيضاً أن بايدن الذي يدعو لفتح بوابة المساعدات الإنسانية على قطاع غزة وحماية المدنيين من جهة هو ذاته الذي علّق تمويل وكالة الأونروا ودفع عدد من الدول المانحة لتعليق تمويلها استناداً لأضاليل وأكاذيب إسرائيلية وقبل انتهاء التحقيق في تلك المزاعم.

وتستمر حرب التجويع والإبادة الجماعية على قطاع غزة في شهرها الخامس، والتي راح ضحيتها أكثر من 100 ألف غزي أكثر من 70% منهم أطفالا ونساء، تجاوز عدد الشهداء حاجز 28 ألف شهيد ونحو 7 آلاف مفقود وعدد الجرحى تجاوز 68 ألف جريح منهم 11 ألفاً بحاجة ماسة للعلاج في الخارج، فيما يواجه نحو 10 آلاف مريض بالسرطان خطر الموت فتكاً جراء منعهم من تلقي العلاج سواء في مشافي غزة أو خارجها، إضافة إلى ذلك أن نحو 17 ألف طفل أصبحوا غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عن أسرهم.

فيما أوضحت المصادر والتقارير أن أكثر من 90% من الغزيين نزحوا عدة مرات، ونحو 700 ألف مصابون بأمراض معدية نتيجة النزوح، فيما تعرضت نحو 70 ألف وحدة سكنية للتدمير الكلي، ونحو 290 ألف وحدة سكنية للتدمير الجزئي وهي غير صالحة للسكن.

وأمام تلك المعطيات والتقارير، فلم تعد الحياة في غزة وشمالها تليق بالحياة الآدمية وأصبح خطر المجاعة يلاحق الناس في كل مكان ويهدد حياتهم حتى طعام الحيوانات من أعلاف وحبوب والتي استخدمت كدقيق لم تعد موجودة وإن وجدت وبعض السلع فأسعارها تتجاوز العشرين وربما الخمسين ضعفاً عن سعرها الطبيعي نتيجة ندرتها وشجع التجار.

ستناداً لمشاركة عدد محدود من موظفيها ربما 5 أو 7 أو 9 أو 12 في معركة «طوفان الأقصى» كما تزعم إسرائيل، أو إدعاء الاحتلال الإسرائيلي حول اكتشاف نفق أسفل المقر الرئيسي للأونروا في غزة بل أن المعركة متواصلة منذ سنوات

الجبهة الشعبية:

قرار محكمة العدل الدولية كان يجب أن يتضمن قراراً واضحاً بشأن التهديدات الصهيونية لمدينة رفح

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن قرار محكمة العدل الدولية «بضرورة التزام الاحتلال بالامتثال لاتفاقية الإبادة الجماعية بما فيها ضمان أمن الفلسطينيين» تعقيباً على الطلب المستعجل المقدم من جنوب أفريقيا بشأن الوضع في رفح، كان يجب أن يتضمن قراراً خاصاً ومباشراً وواضحاً بشأن التهديدات الصهيونية بالاجتياح البري لمدينة رفح نظراً للخصوصية التي تتمتع بها، واحتضانها أكثر من مليون ونصف من النازحين، في ظل أوضاع إنسانية غير مسبوقة، وتصاعد حدة القصف الصهيوني على المدينة ومنازل المواطنين فيها.

وأضافت الجبهة أن الاحتلال الصهيوني لم يمتثل أصلاً إلى قرار المحكمة الذي اتخذته في 26 يناير الماضي بشأن التدابير المؤقتة؛ بل صَعّد من حرب إبادته ضد شعبنا في القطاع، واستمرار استهدافه المركز والمنهج على المدنيين والنازحين على وجه الخصوص برعاية أمريكية وغربية وتواطؤ وعجز منَ المجتمع الدولي، وتقاعس عربي.

وختمت الجبهة بيانها مؤكدةً أن شعبنا الفلسطيني وعلى مدار احتلاله يكتوى بنيران ازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين التي تعاملت فيها المؤسسات الدولية مع القضية الفلسطينية، بالمقارنة مع أماكن صراعات أخرى. ولذلك مطلوب من محكمة العدل الدولية أن تنتصر إلى مظلومية الشعب الفلسطيني وألا تستجيب للضغوطات الصهيونية والأمريكية، وأن تتعامل بجدية حول التطورات المتصاعدة في قطاع غزة وحرب الإبادة الصهيونية الدائرة هناك، واتخاذ قرارات حاسمة وبلغة واضحة بوقف العدوان وتحويلها إلى مجلس الأمن للتنفيذ الفوري

■ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

(تصريح صحفي) دائرة الإعلام المركزي:
17/ 2/ 2024

فشل الحلف الامبريالي-الصهيوني لاحتواء المقاومة وانهاء القضية الفلسطينية

تدخل حرب الإبادة التي يشنها الكيان الصهيوني المجرم على قطاع غزة شهرها الخامس، وفي إطار الحديث عن توقيف الحرب والبحث عن الهدنة، برز في الأيام الاخيرة فخ مقترح باريس وتجدد وهم الرهان على «حل الدولتين» في حين ان الهدف الحقيقي من وراء هذا الوعد القديم/الجديد هو خدمة الاجندة الصهيونية.

الحسين بوتبغى

فوقف الحرب التي قدم بصدده اللقاء الرباعي الذي جمع بين أجهزة مخابرات الولايات المتحدة الامريكية والإسرائيلية والمصرية والقطرية بباريس مؤخرا، هدفه هو انقاذ الكيان الصهيوني وتعزيز الهيمنة الامريكية الآيلة للانهيار بمنطقة الشرق الأوسط، في وقت تتوجه فيه الحرب نحو التمدد لتشمل كل المنطقة وأصبح فيه واضحا للجميع انه من المستحيل القضاء على المقاومة الفلسطينية او اضعافها. الدليل على ذلك هو دخول الهجوم الهمجي الصهيوني على القطاع شهره الخامس والفصائل الفلسطينية لاتزال تفرض نفسها بغزة، تتحصن بالأنفاق وتحتفظ بمعظم قوتها وعتادها الحربي، وعزيمتها ما فتئت تزداد قوة وصلابة مع مرور الأيام.

ان نتنياهو يبحث عن إطلاق سراح أكبر عدد من المحتجزين لذا المقاومة، خاصة المدنيين منهم، بغرض تطبيق خطته، من دون ضغط من الداخل او الخارج، المتمثلة في إفراغ غزة من الفلسطينيين، اكان ذلك عن طريق التهجير القسري او " الطوعي". وقد يشكل ذلك مقدمة لجعل فلسطين، كل فلسطين، تحت الوصاية العسكرية للكيان العنصري ونهب ما بها من خيرات، على الخصوص مخزون الغاز والبترول الذي تزخر به ساحل غزة، ولإعادة بناء المستوطنات اليهودية ال16 التي تم تفكيكها 2005، عندما وضع حد للاحتلال المباشر تحت ضغط المقاومة التي استهدفت بضرباتها المستوطنين والجنود الصهاينة واجهزت على عدد كبير منهم. ومن جهتها تسعى الولايات المتحدة الامريكية لتسويق خطة الصهاينة هذه بغرض توهيم الفلسطينيين بإمكانية قيام دولة تريدها منزوعة السلاح، بالضفة الغربية وبالقطاع، بمجرد نهاية العدوان القائم على القطاع.

في هذا الإطار كشفت الخارجية الامريكية انه من الممكن ان يقوم بلنكن (Blinkin) بالاعتراف بدولة فلسطينية وانه من المحتمل جدا ان يطلب من مساعديه اقتراح خطة لتجريد هذه الدولة من السلاح. هذه المحاولة ما هي الا نوع من الهروب الى الامام بخصوص القضية الفلسطينية من طرف حليفتين إمبرياليتين، أمريكا وإنكلترا، هي من كانتا وراء اشعال فتيل كل الحروب المدمرة التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة. بهذه المحاولة يسعون ان ينصبوا للمقاومة فخا بتسويق وهم قديم يتعلق بحل الدولتين. والجدير بالذكر انه قبل محاولة الخارجية الامريكية هذه، اعتقد كثيرون ان تطبيع الأنظمة الرجعية العربية التي دشنته " اتفاقية ابراهام"، والتي كانت من تدبير أمريكا نفسها، ستجعل الطريق سالكا لحلحلة القضية الفلسطينية وادماج الكيان في محيطه بالمنطقة، لكن ذلك بقي مجرد أضغاث احلام. فالحرب الأخيرة القائمة بغزة أبعدت أكثر من أي وقت مضى احتمال سلام او هدنة دائمة مع الكيان الصهيوني الغاصب.

قبل " طوفان الأقصى" لم تكن هنالك لا مفاوضات ولا حديث عن " مسلسل سلام" ما بين إسرائيل والفلسطينيين. وإذا كانت اتفاقات " اوسلو"، التي تم توقيعها، منذ 30 سنة خلت، ترتب عنها الاعتقاد بتقارب مصالح الطرفين، فإنها في حقيقة الامر لم تكن سواء تشجيع للكيان الصهيوني لمواصلة الاستيطان والاستمرار في مسلسل الاحتلال. فقبل اندلاع الحرب الأخيرة على غزة قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (Palestinian Center for Policy and Survey Research) باستطلاع للرأي تبين من خلاله ان ثلثي الفلسطينيين يعتبرون ان أوضاعهم تدهورت كثيرا عما كانت عليه قبل 1993، وعكس ذلك فالإسرائيليون لا يعتبرون تعثر مسلسل السلام فشلا. فالصحفية " اميرة حاس" بجريدة " هآرتس" ترى ان خلق « غيتوهات» الضفة والقطاع نتيجة لما افضت اليه توافقات بين أطراف صهيونية من مهامها إعادة ترتيب الاوراق بغرض اخلاء المشهد الصهيوني من أي تواجد فلسطيني من دون ان يضطروا لتهجيرهم، كما سمح ذلك بتقارب الموافقين والمعارضين من الصهاينة للتفاوض مع الفلسطينيين. لذلك فمشروع دولة فلسطينية كاملة السيادة لم تكن في يوم من الأيام نقطة بجدول الاعمال الصهاينة، و لهذا السبب فتخلي ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، عن شعار تحرير كل فلسطين والرضا ب"دولة" في حدود 22% من الأراضي الفلسطينية التي يخولها التقسيم الاممي 1947 للفلسطينيين، يعد بمثابة تنازل مجاني عن مبادئ المنظمة.

في استطلاع ثاني للمركز (CPSR) المشار اليه أعلاه، قام به بداية السنة الحالية، يتضح ان نسبة المؤيدين « لحل الدولتين» أصبحت ضعيفة جدا. ففي الأوساط الفلسطينية، 33% فقط هم من يؤيدون هذا الحل في حين ان النسبة كانت تصل سنة 2020 الى43% ، و هؤلاء تراجعوا عن موقفهم السابق لا لانهم لا يوافقون على هذا الحل، بل لانهم متأكدون انه غير قابل للتحقق. فبعد 30 سنة مرت على أوسلو دفعتهم عوامل عدة للحسم بخصوص وهم إقامة دولة ذات سيادة الى جانب الكيان الصهيوني الاستيطاني. من هذه العوامل اقدام المستعمرين الصهاينة على قضم الأراضي الفلسطينية، وغدا الاستيطان مسلسلا لا يعرف التوقف. بالموازاة مع ذلك بقي الاقتصاد الفلسطيني تابعا ورهينا للقرارات السياسية والاقتصادية الإسرائيلية، والأراضي المحتلة بدورها تحولت الى مجال لتجارب المجمع الصناعي/العسكري الصهيوني، في الوقت نفسه أضحت ممتلكات الفلسطينيين، من أراض زراعية ومساكن، طريدة تلاحقها أطماع المستوطنين اليهود فتحولت بذلك الى مجال لمضاربات الرأسمال العقاري الصهيوني. العامل الثاني يتعلق بالسلطة الفلسطينية التي كان المنتظر منها ان تدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني وحمايته، فتحولت الى مكمل وداعم لدور المحتل بفعل التنسيق الأمني الذي يربطها معه. عامل أخر كان وراء تغيير غالبية الفلسطينيين لموقفهم بصدد حل الدولتين هو انفصال القطاع عن الضفة، بحيث أصبحت فتح تدبر شؤون الضفة بينما حماس تتولى تسيير القطاع. وبغزة فالحصار الصهيوني-المصري جعل سلطة حماس لا تراقب المجالات كلها، من جو وارض وبحر، فلا رقابة لها على ما يدخل او يخرج من بضائع بالقطاع الذي تحول الى ما يشبه سجن كبير.

ان النتيجة الوحيدة لما سمي بمسلسل السلام الفلسطيني-الإسرائيلي هي السماح لإسرائيل بربح الوقت وتشديد التحكم والسيطرة على كامل الضفة والقطاع، خاصة وان الدول الراعية للاتفاق تخلت عن تحمل مسؤولياتها بفرض العقوبات على الكيان الصهيوني الذي لم يتوانى، ولو لحظة منذ نشأته منتصف القرن الماضي، عن خرق المعاهدات والاتفاقيات الاممية ذات الصلة بالصراع. فبالأراضي المحتلة وحدهم الإسرائيليون هم من يتمتعون بحقوقهم كاملة في حين ان 5 ملايين من الفلسطينيين لا إمكانية لديهم للتأثير على القرارات التي تتخذها « تل أبيب». وارتكازا لهذا المعطى يقر غالبية المتتبعين لهذا الصراع عبر العالم، ان اسرائيل نظام عنصري استيطاني يتعرض فيه الفلسطينيون للتصرفات وحشية من طرف الجيش الصهيوني ولتعسفات المستوطنين اليهود، لكن طوفان الأقصى ل7 أكتوبر جعل هذا الشعب الذي عنا الويلات، لعقود خلت، يحتل اليوم الواجهة و اعاد طرح القضية الفلسطينية من جديد بعد ان ضن المحتل و حلفائه الغربيون انهم قادرون على اخماد جمرة المقاومة و انهاء القضية وطمس الهوية الفلسطينية.

ان غالبية المتتبعين لأطوار الحرب الحالية بالقطاع يجمعون على ان الكيان الصهيوني وحلفائه الغربيين فشلوا. نعم لقد استطاعوا تدمير غزة بالكامل وقتل الأبرياء، من أطفال ونساء وبالآلاف، والقيام باعتقالات بالجملة والتنكيل بالأطباء بل لم يسلم من ادائهم حتى الأموات، لكن الحلف لم يحقق أيا من الأهداف التي رسمها لعدوانه. فالمقاومة لاتزال صامدة تقاوم وتنزل الضربات بالعدو، والغزاويون لم يغادروا ارضهم، بالرغم من ضراوة القصف الصهيوني وظروف العيش التي لا تطاق. ان الحرب في غزة ابانت وبجلاء ان الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها غير مكترثين بالقوانين والمواثيق الدولية الإنسانية، وحديثهم عن الديمقراطية وحقوق الانسان وحل الدولتين مجرد كلام لدغدغة المشاعر وربح الوقت. كما ان لهذه الحرب أيضا تأثير واضح على قضايا فلسطينية داخلية. فقد ارتفعت نسبة التأييد، سواء بغزة او بالضفة، لفصائل المقاومة المتواجدة بالميدان في مواجهة مع العدو الصهيوني، في حين عرفت نسبة الثقة في محمود عباس، بل في السلطة الفلسطينية بكاملها، هبوطا بلغ حد المطالبة بإقالة الرئيس وحل السلطة، ومعظم الفلسطينيين يؤيدون الكفاح المسلح كطريق أمثل لإنهاء الاحتلال.

عقود تاريخية حافلة بنضال النساء (مقتطف)

حملت النساء الثوريات مهام كبيرة وعظيمة على عاتقهن، وكان لهن تأثير إيجابي كبير على الثورات. الطريق الذي اختارته النساء ساهم في تغيير القيم والأعراف الاجتماعية بشكل كبير. (غدير العباس)

حملت النساء الثوريات مهام كبيرة وعظيمة على عاتقهن، وكان لهن تأثير إيجابي كبير على الثورات. الطريق الذي اختارته النساء ساهم في تغيير القيم والأعراف الاجتماعية بشكل كبير. انتصرن في نضالهن، وبشكل خاص فيما يتعلق بالنظرة إلى المرأة، فتمكن من إحداث تغييرات إيجابية في المجتمع. شاركت النساء في ميادين الحماية الاجتماعية، والنشاطات الاجتماعية والسياسية، كما عملن في مختلف المهن والأعمال. نضال المرأة لم يؤثر إيجابياً على المجتمع فقط، بل أصبحن نموذجاً يحتذى به لنساء العالم.

فخلال الثورات كانت مكانة النساء قوية جداً، وقدمن تضحيات كبيرة، ولكن مع الأسف لم يتم التطرق إليهن أو ذكر أسمائهن بما فيه الكفاية في التاريخ.

هايدي سانتاماريا كوادرادو

ولدت هايدي سانتاماريا كوادرادو في الـ 30 من شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1922، في مدينة بيلا كلارا الكوبية، تمكنت برفقة شقيقها من إيصال صوت الثورة إلى شريحة واسعة من الناس. وفي تلك الفترة تحول منزلهم إلى محطة للثوار. وشاركت في العملية العسكرية التي قادها فيدل كاسترو في 26 تموز/يوليو عام 1953 وحقق الثوار في تلك العملية العسكرية نصراً كبيراً. ورغم أن معظمهم تعرض للاعتقال، إلا أن العملية لاقت صدا واسعا لدى الرأي العام وحققت تأثيراً كبيراً.

وبعد قضاء سبعة أشهر في السجن، تم إخلاء سبيل هايدي سانتاماريا من السجن، وتمكنت من إخراج نص المرافعة التي كتبها فيدل كاسترو في السجن تحت عنوان «التاريخ سوف ينصفني». وبعد أن خرجت من السجن واصلت نضالها المسلح بشكل سري. توجهت هايدي إلى النضال في الجبال لتنضم إلى صفوف وحدات الكريلا في جبال (سييرا مايسترا) التي أسسها كل من فيدل كاسترو وتشي غيفارا. وهناك انضمت إلى كتيبة نساء سييرا مايسترا.

لقبت هايدي سانتاماريا بـ (يه يه)، عملت خلال مسيرة الثورة الكوبية على تأمين المصادر المادية لجيش انتفاضة كوبا، وفي نفس الوقت كانت تنجز مهام نقل الأسلحة. وكانت تؤدي دوراً مهماً ومؤثراً في التواصل والتنسيق بين الكريلا والقوات الشعبية (الميليشيا).

في الذكرى السنوية الـ 27 للهجوم على قاعدة مونوكادا العسكرية، وبعد مرور يومين على الذكرى، أقدمت هايدي سانتاماريا على الانتحار. وتم دفنها دون إقامة المراسم في ميدان الثورة الكوبية. ولا أحد يعلم سبب إقدامها على الانتحار.

المقاتلة هايدي تامارا بونك بيدر «تانيا»

ولدت المقاتلة الثورية هايدي تامارا بونك بيدر والتي كانت تعرف أيضاً باسم تانيا، في الأرجنتين، وعاشت في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. انتقلت إلى كوبا من أجل تأسيس حياة جديدة، وسارت خلف أحلامها حتى وصلت إلى جبال بوليفيا.

عملت تانيا في وزارة التربية الكوبية، وفي معهد صداقة الشعب الكوبي وكذلك في اتحاد النساء الكوبيات. وأنجزت أعمالاً مهمة أثناء نضالها في صفوف اتحاد النساء الكوبيات، وأدت كافة المهام الموكلة إليها بنجاح.

في عام 1994 وبهدف تعزيز نضال جبهة المقاتلين، تواصلت مع الطبقة الحاكمة ومع ممثلي الجيش البوليفي، ونظراً لنضالها الناجح تم قبولها كعضوة في الحزب الشيوعي الكوبي في عام 1966. وخلال عملها بين صفوف المقاتلين، تولت مهمة التوجيه السياسي وكذلك التدريب على التمركز وإنشاء التحصينات للمقاتلين الجدد.

تانيا أصبحت مثالاً للمرأة المناضلة والثورية التي يحتذى بها لدى جميع نساء العالم. في أمريكا اللاتينية حيث يتم التعامل مع المرأة وفق الأطر والمواقف الاقطاعية، تمكنت تانيا من تجاوز تلك الأطر وفتحت آفاقاً واسعة أمام النساء. لقد ضحت بحياتها بشكل بطولي من أجل حرية أمريكا اللاتينية.

لقد كتبت في إحدى قصائدها هذه الأبيات «يا ترى هل حان وقت رحيلي، كأزهار الاستراحة؟ لن يبقى شيء مني على وجه البسيطة، هل يا ترى سيأتي يوم ويصبح اسمي منسياً؟».

فيلما إسبين غيلويس

فتحت عينيها على الحياة في السابع من شهر نيسان/أبريل عام 1930 في مدينة سانتياغو ثاني أكبر المدن الكوبية، قررت الانضمام إلى الثورة الكوبية. ومع مرور الوقت أصبحت المسؤولة عن النشاطات السياسية في ولاية أورينت.

في عام 1958 شاركت في القتال ضمن صفوف جيش الانتفاضة الكوبية في الجبهة الثانية. وبعد الثورة انتخبت لعضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي، كما انتخبت في نفس الوقت لعضوية المكتب السياسي للحزب. وبذلت جهوداً حثيثة من أجل تمكين المرأة للمشاركة في العمل السياسي. أصبحت عضوة في لجنة حماية الثورة، كما نشطت ضمن اتحاد النساء في كوبا، وساهمت بشكل فعال في صياغة وإعداد قانون العائلة.

وبنفس الحماس أيضاً ناضلت ضد العنف المنزلي، وفي عام 1976 كان العمل جارياً على إعداد دستور عام للبلاد، وفي تلك الفترة اقترحت إدراج قانون الزواج وفق شروط الثورة، وتقول «يجب ألا يتم ذكر الجنس في معاملات الزواج، يجب ألا يكون الزواج عبارة عن علاقة جنسية، يجب أن يتم تعريف الزواج كعلاقة حياة مشتركة بين شخصين».

سيليا سانشيز ماندويلي

فتحت سيليا سانشيز ماندويلي عينيها على الحياة في التاسع من أيار/مايو عام 1920 في مدينة ميديا لونا في منطقة شرق كوبا، انضمت إلى حركة 26 تموز التي انطلقت في ذلك الوقت بقيادة فيدل كاسترو وتشي غيفارا. كانت أول امرأة كوبية مقاتلة، وتمكنت من تحطيم الخوف الكامن في أعمال التاريخ، ووضعت خدمة الثورة في أولى أولوياتها الحياتية، سيليا وضعت المبادئ الأساسية للنظام الجديد ولعبت فيه دوراً ريادياً بارزاً.

بعد انضمامها إلى الثورة كتبت رسالة إلى والدها قالت له فيها «في كل يوم أرى بشكل أفضل كيف أن كوبا بحاجة إلى ثورة. لقد أسسنا حالة ثورية ونحقق النصر فيها. كل الخوف اختفى في صفحات التاريخ، أصبح الناس يملكون الآن قصتهم الحقيقية، الثورة الآن هي قبل كل شيء».

أسست سيليا سانشيز أولى لبنات كتيبة النساء المعروفة باسم كتيبة ماريانا غراجاليس. وكانت كتيبتهم الخاصة بالنساء تضم 13 مقاتلة.

بعد الثورة تولت مهمة الأمين العام للمجلس الرئاسي في كوبا حتى آخر أيام حياتها. كما انتخبت لعضوية البرلمان، وعضوية لجنة المركز للحزب الشيوعي الكوبي، كما تولت منصب المديرة الوطنية لاتحاد النساء في كوبا.

ناضلت بتفاني بعد الثورة، وأنجزت العديد من المشاريع من أجل مواطني كوبا، لم ينحصر نضالها في ميدان معين، بدءاً من أرشفة الوثائق الرسمية للثورة الكوبية، مروراً بتطوير قطاع التعليم ومحو الأمية في المناطق الريفية وغيرها العديد من قطاعات النضال. أسست حديقة لينين في هافانا، كما كانت لسيليا سانشيز مكانة خاصة في قلوب الناس خارج كوبا، حيث توجد مدرسة باسمها في الزمبابوي.

جميلة بوحيرد «الشّهيدة الحيّة»

جميلة بوحيرد مناضلة جزائريّة ناضلت وحاربت الاستعمار الفرنسي في الجزائر حتّى أصبحت المطلوبة رقم واحد لدى الفرنسيين ولُقّبت بـ «الشّهيدة الحيّة». انضمّت وهي في العشرين من العمر إلى «جبهة التّحرير الوطني» الجزائريّة عند اندلاع الثورة الجزائريّة ضد الاستعمار في عام 1954 وكانت أوّل المتطوّعات لزرع القنابل في أماكن تجمّع الفرنسيين في الجزائر.

في عام 1957 ألقي القبض عليها بعد إصابتها برصاصة في الكتف وفي عام 1958 تقرّرت محاكمتها صوريّاً وحكم عليها بالإعدام ونقلت بعدها إلى سجن بارباروس أحد أشهر مؤسّسات التعذيب في العصر الحديث. وحينما تلقّت لجنة حقوق الإنسان الملايين من رسائل الاستنكار حول العالم تأجّل تنفيذ الحكم ومن ثمّ خُفّف إلى السّجن مدى الحياة. وبعد إعلان استقلال الجزائر في عام 1962 أطلق سراحها وتولت بعدها رئاسة اتّحاد المرأة الجزائري.

هدى الشعراوي

اقترن النضال النسائي في مصر دائما باسم هدى شعراوي، إلا أن أكثر المواقف التي يتذكرها الناس لها كانت عقب عودتها من مؤتمر نسائي في أوروبا عام 1923 عندما نزلت هي وزميلاتها نبوية موسى وسيزا نبراوي من القطار في محطة مصر وخلعن حجابهن فتملكت حشود النساء اللاتي كن في انتظارهن الدهشة، ليسود بعدها الصمت للحظات قبل أن يدوى الجميع بالتصفيق، وأقدمت بعض السيدات على خلع حجابهن أيضاً.

ولم يكن خلع الحجاب هو القضية التي شغلت هدى شعراوي، فكرست مجهودها في الدفاع عن حقوق المرأة خاصة الحقوق السياسية والتعليم.

هدى شعراوي ناضلت من أجل قضايا المرأة كثيراً قبل واقعة خلع الحجاب ففي عام 1914 أسست الجمعية الفكرية للمرأة المصرية، وفي ثورة 1919 تقدمت صفوف النساء في المظاهرات التي تطالب بالاستقلال جنباً إلى جنب مع الرجال لأول مرة.

وعقب عودتها، في عام 1923، من المؤتمر الدولي لحقوق المرأة الذي عقد في روما أسست الاتحاد النسائي المصري، وأصبحت أول رئيسة له، وكان أهم أهدافه التأكيد على حق المرأة في التعليم والدعوة لتغيير بعض قوانين الأحوال الشخصية، وفي عام 1924 قادت وقفة نسائية اثناء انعقاد جلسة افتتاح البرلمان وقدمت عريضة تحوي بعض المطالب التي تجاهلها حزب الوفد مما دفعها للاستقالة من لجنته النسائية.

وفي عام 1938 نظمت هدى شعراوي مؤتمر نسائي للدفاع عن فلسطين، كما دعت إلى تنظيم الجهود النسوية من جمع للمواد واللباس والتطوع في التمريض والإسعاف، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، صدر قرار التقسيم في فلسطين من قبل الأمم المتحدة، أرسلت خطاباً شديد اللهجة للاحتجاج إلى الأمم المتحدة، توفيت بعد ذلك بحوالي أسبوعين في 12 كانون الأول/ديسمبر 1947.

عن وكالة أنباء المرأة JINHI

في الذكرى السنوية الـ 27 للهجوم على قاعدة مونوكادا العسكرية، وبعد مرور يومين على الذكرى، أقدمت هايدي سانتاماريا على الانتحار. وتم دفنها دون إقامة المراسم في ميدان الثورة الكوبية. ولا أحد يعلم سبب إقدامها على الانتحار.

مستقبل العمال الزراعيين الشباب في ظل مخططات الدولة في القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي بالمغرب من أهم القطاعات الحيوية في البلاد، إذ يلعب دورا هاما على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، من خلال تشغيل ما يقارب 40 فالمئة من مجموع الساكنة النشيطة بالبلاد، كما يساهم بشكل مهم في الناتج الداخلي الخام، وتصل مساهمته حسب أرقام سنة 2021 إلى 145 مليار الدرهم. ما يفسر اهتمام الدولة بهذا القطاع الحيوي وتنزيلها لمجموعة من المخططات التي تهدف وفق وجهة نظرها للنهوض بالقطاع وإشراك الشباب ليلعب دورا حيويا به.

حيدرة ولد هوارة

وبما أن واقع الشباب بالقطاع الفلاحي ومستقبلهم مرتبط بمخططات الدولة داخله، فسيتم التطرق لواقع العمال الزراعيين الشباب في القطاع الفلاحي، ثم لمخططات الدولة في القطاع الفلاحي وإنعكاسها على العمال الزراعيين الشباب.

أولا: وضعية العمال الزراعيين الشباب في القطاع الفلاحي بالمغرب.

قبل بدء في التطرق لوضعية العمال الزراعيين الشباب يجب أن نوضح للقارئ أننا لن نكتفي بدراسة سنة معينة بل ستكون 15 سنة الماضية هي مجال تطرقنا لوضعية العمال الزراعيين الشباب.

لإيضاح وضعية العمال الشباب بالقطاع الفلاحي يجب أن نتطرق لمعدل فرص الشغل التي يوفرها القطاع لشباب، كما يجب تطرق لوضعيتهم الإجتماعية وأجر اليومي الذي يتقاضاه العامل الزراعي مقارنة بباقي القطاعات.

يشغل القطاع الفلاحي ما يقارب 27.8 فالمئة من مجموع الناشطين المشغلين حسب إحصائيات سنة 2023 لمندوبية السامية لتخطيط، حيث يأتي القطاع الفلاحي في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات الذي يشغل ما يقارب 48.3 فالمئة، غير أنه رغم إحتلال القطاع الفلاحي المرتبة الثانية، يبقى الفرق كبيرا وهذا ما يؤكد ضعف القطاع من حيت فرص الشغل بمعنى أدق فرص أقل لشباب بالقطاع، كما أن نفس الإحصائية صرحت على فقدان قطاع الفلاحي 207000 منصب الشغل خلال السنة نفسها،

وتدل عدة عوامل في هذا الفقدان، من بينها أساسا الجفاف، وهذا يبين هشاشة القطاع الفلاحي من حيث الإستقرار في العمل حيت يبقى العامل الزراعي مهدد فيه بفقدان عمله في أي وقت. كما أن تطور معدل البطالة في المجال القروي الذي يشتغل ما يقارب 80 فالمئة من سكانه الناشطين في القطاع الفلاحي يدل على ضعف فرص الشغل بالقطاع، حيت إنتقل معدل البطالة ما بين سنة 2022 و2023 من 5.2 إلى 6.3 فالمئة. كما أن العودة لإحصائيات السنوات الماضية لوزارة الإقتصاد والمالية أن النسب البطالة تزداد سنة بعد أخرى في الوسط القروي وخصوصا في فئة الشباب، أرجعت الدولة ذلك لأسباب عدة من بينها إرتفاع نسبة التمدرس داخل الوسط القروي بالإضافة للإنخفاض الهام للمساعدين العائليين حيت كان يمثلون 48 فالمئة من الشغل الفلاحي سنة 2007 ومن بعد عشرة سنوات من تنفيذ المخطط المغرب الأخضر أصبحوا يمثلون 33 فالمئة، ورغم تبريرات التي أعطتها الدولة لارتفاع معدل البطالة في الوسط القروي إلا أنه يبقى من المفارقات العجيبة التي تنتجها السياسة الفلاحية بالمغرب، والتي تؤكد بالملموس ضعف فرص الشغل بالنسبة لأبناء العالم القروي بالقطاع الفلاحي.

لمعرفة الوضعية العمال الزراعيين الشباب بالقطاع الفلاحي يجب أن ننظر أيضا لعدد الأجراء المصرح بهم لذا الصندوق الوطني لضمان الإجتماعي، إذ انتقل عدد الأجراء بالقطاع الفلاحي المصرح بهم من 140 الف سنة 2010 إلى 416 ألف سنة 2018 (أرقام تعود لتقرير وزارة الفلاحة: المخطط المغرب الأخضر الحصيلة والآثار 2018-2008)، ورغم التطور الواضح في عدد المصرح بهم إلا أن يبقى ضعيفا حيث يتم التصريح بأجير واحد من أصل إثنين ولفترة لا تتجاوز ستة أشهر من السنة، وهذا ما يجعل الأجير في القطاع الفلاحي يقضي ضعف المدة التي يقضيها الأجير في القطاعات أخرى للحصول على التقاعد، فالبرغم من حجم الإستثمارات العمومية في القطاع والدعم المباشر للفلاحين إلا أن العامل الزراعي يعيش وضعية كارثية.

ووسط هذا الواقع يقبع العامل الزراعي الشاب ويعاني ما يعانيه باقي أجراء القطاع، كما أن العودة للأجر الذي يتقاضاه العامل الزراعي والذي لم يعرف تطورا مهما طيلة السنوات الماضية حيت إنتقل من 52،2 درهم لليوم الواحد سنة 2008 إلى 88.58 درهم سنة 2023، ولم يصل هذا التطور إلى تقليص الفوارق بين الأجور بالقطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى حيت متوسط الأجور المصرح بها لدى الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لسنة 2016 بالنسبة للقطاع الفلاحي وصل 2036 درهم بينما وصل إلى 5032 لمجموع الناشطين(تقرير المجلس الاقتصادي والبيئي: الحماية الإجتماعية في المغرب.... سنة 2017)، وهذا ما يوضح الفوارق الكبرى على مستوى الأجور وهيمنة الأجور المنخفضة في القطاع الفلاحي، وهذا يعني أن العامل الزراعي الشاب يعمل عدد ساعات أكبر مما يعمل شاب مثله في قطاعات أخرى وأجره أقل منه. بالإضافة إلى أن نسبة تطور الفقر بالوسط القروي والذي يعتبر مركز النشاط الفلاحي إرتفع مع إرتفاع حجم الإستثمارات العمومية بمعنى آخر العامل الزراعي الشاب يعيش الفقر رغم كونه يعمل.

في خاتمة هذه الفقرة حول وضعية العمال الزراعيين الشباب نود أن نشير إلى كون العمال الزراعيين الشباب يعيشون الهشاشة والفقر والحرمان والإستغلال الفاحش في ظل غياب أبسط الحقوق التي تعترف بها مدونة الشغل رغم علتها، ويتضح دلك من خلال حالات الطرد التعسفي الذي يتعرض لها العمال الزراعين بكل الضيعات الفلاحية، وغياب التصريح بهم لذا الصندوق الوطني لضمان الإجتماعي، بالإضافة لظروف النقل والتي راح ضحيتها عدد كبير من العمال الزراعيين في السنوات الأخيرة، كما الأمر نفسه غياب شروط السلامة في الضيعات الفلاحية وهدا يظهر جليا في نوعية الأمراض التي يصاب بها العمال الزراعين، وهذا ما يفسر هجرة الشباب نحو المدن للإشتغال في البناء أو المعامل كما الهجرة نحو الدول الأوربية، وكل هذه الوقائع بمباركة الدولة ومساهمتها الفعلية في هذا الواقع، وسيتضح هذا جليا في الفقرة الثانية المتعلقة بمخططات الدولة في القطاع الفلاحي وإنعكاسها على العمال الزراعيين الشباب.

يشغل القطاع الفلاحي ما يقارب 27.8 فالمئة من مجموع الناشطين المشغلين حسب إحصائيات سنة 2023 لمندوبية السامية لتخطيط، حيت يأتي القطاع الفلاحي في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات الذي يشغل ما يقارب 48.3 فالمئة، غير أنه رغم إحتلال القطاع الفلاحي المرتبة الثانية، يبقى الفرق كبيرا وهذا ما يؤكد ضعف القطاع من حيت فرص الشغل بمعنى أدق فرص أقل لشباب بالقطاع،

ثانيا: مخططات الدولة في القطاع الفلاحي وإنعكاسها على العمال الزراعيين الشباب.

منذ سنة 2008 وضعت الدولة مخطط المغرب الأخضر (تم تكليف مكتب الدراسات ماكينزي لإعداد هذا المخطط) سعيا منها للنهوض بالقطاع الفلاحي وكان من أهم مبادئه إدماج الفلاحين الصغار في هذا الإقلاع والنهوض بالاستثمار في الفلاحة التضامنية، وخصص الدعامة الثانية لهذا الأمر.

إلا أنه على مستوى تنفيذ هذا المخطط تكمن المفارقة بحيث لم يتجاوز الدعم المقدم لها طيلة عشرة سنوات 20 مليار درهم بعدد من المشاريع لا يتجاوز 600 الف مشروع واستفاد منها ما يقارب 860 الف فلاح، بينما يبقى الدعم المادي المقدم ضعيفا مقارنة بالدعامة الأولى التي تخص المستثمرين، والتي من خلالها تم تقديم دعم قيمته 75 مليار درهم لصالح 560 ألف فلاح، مما يجعل وضعية العمال الزراعيين الشباب في القطاع الفلاحي التي تم الحديث عنها في الفقرة الأولى منطقية إلى حد كبير، عندما يتم المقارنة بين تنفيذ مخطط المغرب الأخضر ونتائجه التي تتمثل في الوضعية الحالية، ويتضح جليا أن المخططات من أهدافها غير معلنة هي تكريس الإستغلال والريع بالقطاع الفلاحي، وهذا يلخص وضعية الشباب العامل وسط هذا القطاع.

أعلنت الدولة مخطط الجيل الأخضر-2020 2030 للاستثمار النتائج المحققة من خلال المخطط المغرب الأخضر وتجاوز هفواته وتعثراته لنهوض بالقطاع الفلاحي، ما يهمنا من مخطط جيل الأخضر هو ما يعني وضعية العمال الزراعين وخصوصا الشباب منهم، لذا سنكتفي بالحديث عن الركيزة الأولى من المخطط، والتي تم تخصيصها للعنصر البشري، بحيث تم تحديد دورها في المساهمة في بروز جيل جديد من طبقة الفلاحين المتوسطة وجيل جديد من المقاولين الشباب، وتسعى وزارة الفلاحة من خلال هده الركيزة إلى ولوج ما بين 350 و400 ألف أسرة فلاحية إلى طبقة الوسطى وتثبيت 690 ألف أسرة ضمنها، وسيتم ذلك عبر مجموعة من الإجراءات سنذكر أهمها تقليص الفرق بين الحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى في أفق سنة 2030، كما سيتم تعميم الحماية الإجتماعية للفلاحين وأسرهم بالنسبة تصل لقرابة 80 فالمئة من الفلاحين.

كما أيضا سيتم من خلال نفس الركيزة استفادة ما يصل إلى 180 ألف مقاول فلاحي شاب جديد، وذلك بتعبئة مليون هكتار من الأراضي الجماعية، وتقديم الدعم المالي والتقني، وستساهم في خلق ما يصل 170 ألف منصب الشغل في الخدمات الفلاحية والتحويلية.

بالإضافة أيضا سيتم تكوين في أفق السنة الأخيرة من تنزيل الجيل الأخضر تكوين 150 ألف شخص، منها 10 الاف بالتعليم العالي و140 ألف بالتعليم المهني.

يتضح من خلال ما سبق أن الدولة لا نية لها في توحيد الأجور على مستوى القطاع الصناعي والفلاحي خلال السنوات القادمة، كما أن لا نية لها في تحسين واقع التشغيل في القطاع الفلاحي ويتضح ذلك من خلال المخطط بحيث لم تضع من أهدافه تحسين وضعية الطبقة العاملة، بينما هدفها هو تقديم الدعم للمستثمرين وتوفير الأراضي لهم، بحية الشروط التي تضعها للإستفادة من هذا الدعم تبقى تعجيزية بالنسبة للعمال الزراعيين الشباب، مما يفتح الباب أمام أبناء الملاك الكبار والرأسماليين وأبنائهم للاستفادة، إن مستقبل العمال الزراعين الشباب هو مزيد من إستغلال والتهميش والتفقير وكل هذا بمباركة الدولة.

أود أن أشير في الخاتمة أن المسؤولية النقابات والأحزاب السياسية المناضلة وجمعيات الحقوقية وخصوصا قطاعتها الشبابية تبقى مسؤولية كبرى في توعية العمال الشباب بضرورة النضال وتنظيم من أجل دفاع عن حقوقهم، وهنا تظهر ضرورة تنظيم الطبقة العاملة في إطار حزبها لتخليصها من هذا الإستغلال.

من سرديات

بهيجة زوهري

لم أستطع النوم في الخيمة الصغيرة وسط الغابة بسبب البرد، أيقظني البرد الذي يتسرب من مئات النقط الكتانية.. ترجلت نحو السيارة لأنام فيها بعد محاولات غير مجدية لنسيان البرد.. تذكرت البناء المفكك أو المركب لا أعرف بالضبط تسميته اللعينة، الذي كنت أقطن فيه في بداية عملي في قرية بوسلام، حيث كان يتساقط ثلج كثير عام 2003 وما تلاها من السنوات الأولى التي قضيتها في الجبل. لا أدري لم لم يعد يسقط فقد تغير هو أيضا مثل كل شيء فينا، فلماذا لا يتغير الثلج ومواعيده وسمكه وكل شيء يتغير؟ هو أيضا مثل الجميع ...بقي البرد فقط هناك يزمجر في الليالي الحالكة مثل قدر أولئك الناس الفقراء الذي لا يتغير مطلقا. في تلك السنة سكنت في منزل من البناء المفكك وسط المدرسة كان مهجورا، بحكم وجود منازل أخرى جيدة، اسمنتية وحجرية، لكن بحكم أني المعلمة الأخيرة الملتحقة هناك منحوني ذلك المنزل الذي كان بدون مدفأة حديدية. كانت بين الجدران ذات السمك الرفيع جدا شقوق يظهر الضوء منها، كانت أول مرة أرى هذا النمط

من البناء البارد ذو الجدران الرفيعة مثل حلوى الجينواز. مغطى بسقف قصديري يصدر أصواتا مرعبة ليلا بسبب التقلص والبرودة، وطقطقة نهارا بسبب الشمس والتمدد.. لا ينضب ضجيجه صيفا ولا شتاء. في نهاية شتنبر كان يبدو مناسبا للمبيت.. لكن حين هطل الثلج لأول مرة صار أشبه بالخارج تماما، بل في النهار يكون أبرد من الخارج، ذهبت للقسم ونزعت المدفأة الحديدية وركبتها في المنزل المركب.. جدران مركبة بقطع مستطيلة رفيعة مثل بسكويت جمع مع بعض بكريمة بيضاء.. كانت عندي في الأول تجربة مريرة مع إشعال النار، أضع شمعة تحت الحطب وأنتظر أن يشتعل.. بدون فائدة، ثم اهتديت صدفة لنبتة إكليل الجبل أو أزير بالأمازيغية، فيها زيت يشعل النار بسرعة قبل أن أصبح الان محترفة حرفيا في إشعال كل ما من شأنه أن يشتعل..

في الصباح جاء المعلم الذي يرافقني في القاعة وكان له اسم يزعج سمعي وشرر يتطاير كزبد من فمه، يقطن في القرية في منزل دافئ كبير، لم يجد المدفأة في القسم فقام بإشعال النار هكذا فوق اسمنت القاعة. دخلت حين وصلت حصتي وجدت القسم المصنوع أيضا من البناء المفكك والذي يصدر أيضا صريرا لا ينقطع صيفا وشتاء، والذي جدرانه رفيعة يدخل منها الماء والضوء ... وجدته أسودا من الدخان والأطفال يسعلون وعيونهم احمرت.. يا سي البوزناني ماذا فعلت؟ قال بلامبالاة أن القسم بارد وأشعل النار ببساطة.. قلت له يا لك من شرير أنا أبيت في منزل شفاف ... قال لي أنه لا يكترث لي وما أفعله سوى أن أرجع المدفأة فورا..

...

لم أجد ما أطعم به هذه الهرة التي تموء بجانبي في المقهى سوى قطعة جبن مثلثة. تلتهمها وتنظر إلى تطلب المزيد، تنسحب بعد ما أيقنت أني لا أملك غيرها صوب زبون آخر لوح لها بشيء من فطوره..

شتنبر 2003 في تلك القرية التي لا يتوقف فيها البرد وكأنه يتدفق من منبع لا ينضب.. هذه القرية المحاصرة بالجبال كحفرة من جهنم، وصفت جبالها ذات قصيدة أنه سئم فيها الوجود من وجوده. متحدية وجودية ساتر الذي عاش في باريس حيث يحق له أن يكون وجوديا.. دقت ساعة الاستراحة وأطلقت سراح الأطفال يتقافزون في فرح وكأنهم كانوا في سجن عكاشة. على فكرة إياك أن تنطق هذا الاسم أمام بيضاوي صباحا مهما كان، لأنه سيعود لسريره على الفور لاعنا إياك بأبشع ما أنتجت البشرية من سباب..

جاء المدير قصير القامة مثل ثعلب يختبئ ليباغت فريسته، كان وجهه يشي بالخبث من خلال نظراته الحقودة، ماذا هناك يا سي علي؟

– اجمعي الأطفال حالا سأفرق عليهم ما تبقى من مثلثات الجبن ...

حسنا ياله من خبر رائع سيطيرون فرحا

تجمع حوله الصبية بلهف فقد كان الجبن والتنة أروع لحظات طعام في حياتهم، حتى يخيل إليهم أنها قادمة من الجنة. فأي أرض هذه تنبت فيها هذه اللذة؟

رمى المدير علب الجبن الفارغة في سلة القسم، وأنا كنت عادة أجمعها لوضع الطباشير ولوازم أخرى، فلاشيء يضيع في البادية..

تنبهت أنها منتهية الصلاحية وتوجهت فزعة لمكتب المدير علي ...

دخلت شاحبة أصرخ.. يا سيدي أنها منتهية الصلاحية وأكلها الأطفال ... سيتسممون..

رد علي ساخرا: فزعتني لعنك الله.. ظننت مصيبة وقعت ... ولماذا إذن تظنين أني وزعتها عليهم واليوم ليس يوم الأربعاء موعدها؟؟ يا لك من غبية ألفت الغنج في بيتها.. هؤلاء حلاليف لا يوجعهم سوى الجوع ...

تسمرت في مكاني وعدت للفصل بائسة وضعيفة الحيلة.. لم تكن بعد نظرية التطور الداروينية قد فعلت لدي، بحيث لو أعيد الآن المشهد لكنت حتما في العواكيش راقدة بسبب الضرب والجرح على الأقل..

صندوق «باندورا»

نورالدين موعابيد

إذا كنا نقرأ في الميثولوجيا الإغريقية، بإمتاع ومؤانسة، أن صندوق أول امرأة في العالم: «باندورا» مثل أكبر خزان حفظ الشرور والآثام، فلم تفته شاردة، ولم تغب عنه واردة، فإنه يتيسر إسقاط محتوياته ومواصفاته على أرخبيل القهر الذي يدفع الإنسان أحيانا إلى أن يبحث له عن عزاء في قول الشاعر أبي الطيب (الذي ملأ الدنيا وشغل الناس):

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى
عدوا له ما من صداقته بد

بل ربما تتجاوز الحقيقة المعيشة الخيال إدهاشا وإغرابا/استغرابا تستنفر لها «كلابُ الحراسة» كل ما أوتيت من أجهزة وآليات صريحة و/أو ضمنية، فتأتي من ثمة على أخضر الإنسانية ويابسها، فلا تبقي ولا تذر ولو كوة ضيقة ينفذ عبرها شعاع أمل في الخلاص والانعتاق. ويسجل المتتبع مفارقة عجيبة موجزها أنه كلما تطوّر الفكر البشريّ المعاصر المحمّل ب «حقوق الإنسان، هذا الإنسان المفتون بالحرية والتحرر، من أعلى الرأس إلى أخمص القدم، طوّر المستبد استراتيجياته سيناريوهاته، وهو ما يرهن عنوان رواية غسان.ك. «ما تبقى لكم».

إنها رواية الشهيد غسان التي آمنت بأن الذات لن تنجح في تحويل الأنفاق إلى آفاق إلا إن انخرطت في الفعل التاريخيّ.. فلا مسوّغ يستسيغ دفعنا إلى الاستمرار في الإرجاء والانتظارية، أو توقع الحلول الميتافيزيقية، من قبيل ما أشار إليه صادق جلال العظم، في مؤلفه «نقد الفكر الدينيّ»، حين أنحى باللائمة على جمال عبد الناصر، القائل: «ولا شك أن النصر سيأتينا من عند الله»، أو فلنقل إن خير ما يعبر عن كيفية التحرر هو الأستاذ سليم في رواية غسان كنفاني الأخرى «رجال في الشمس»، فهو لا يعرف كيف يصلي ،لكنه يجيد إطلاق النار، ولذلك طلب من رفاقه أن يوقظوه من النوم، إذا ما هوجموا.

الحيادَ مذموم، لأنه في حقيقته شقيق الصمت، وكلاهما خيانة ما بعدها خيانة!.. لا نُبرّئ من يختارهما استراتيجية توهمه بأنه سلك المسلك «الحكيم»، «الحليم»، الذي ينجيه، فيجعله يتنصل من مسؤولياته التاريخية-الحضارية مُعبِّئا ذرائع واهية، ومبررات متهافتة لا تمت إلى المنطق السليم بأدنى صلة. وكثيرا ما يتنطع بصفاقة وضحالة، حتى أضحى مرجعا في الانسحاب والاستسلام.. لذلك غنى مارسيل خليفه:

شعبي قال
ليس منا من يحايد
فلنقاوم، ولنقاوم
ما شئت يا بلادي..))

صحيح أن الرزايا أنجزت فينا وعيدها، فلم تنجُ منها إلا ذاكرة آخر محترمينا، بعد أن ابتزّنا الألم، وأثخن جراحنا، بل رشها بمَلح البحر، في كل عصر، في كل شبر.. فإذا ورودنا وأنخابنا المتخيلة تطارد خيط دخان ضامر الخاصرة، في البدو والحاضرة، يهدد بالنحر في كل شبر.. وصحيح أيضا أن الحق يُنتزع ولا يُمنح. مهما كانت شراسة النظام المستبد.. نحو ما تؤكد تجارب الشعوب المناضلة (الشعب الفيتناميّ، الشعب السفياتيّ، الشعب الفلسطينيّ...).

أخيراً، إنه لمخجل، مفجع في آن، أن يظل المرء أسير «ثقافة «التقبل، فلا يتساءل ولا يُسائل منتفضا، لا يحاجّ ولا يحتجّ.. أ لم يعرّفوا اللغة بأنها «مسكن الكائن»، أو هي احتجاج ميثولوجيّ على الصمت، لكون علاقة اللغة بالفكر غير منفصمة العرى.؟!.

يناير 2024

عزيزة الرامي:

إن حركة 20 فبراير المجيدة باعتبارها حركة سياسية واجتماعية ناضلت ضد الاستبداد والظلم والحكرة والفساد

لقد شكلت انطلاقة حركة 20 فبراير سنة2011، قفزة نوعية في الصراع الطبقي بالمغرب، حيث خرجت الجماهير الشعبية في مسيرات ومظاهرات ضخمة معلنة بصوت عالي معارضتها للسياسات المخزنية في مختلف الميادين، ومطالبة بصراحة بضرورة اسقاط الاستبداد المخزني.
وإذا غابت ميدانيا(نسبيا) الحركة النقابية (العمالية والطلابية) على المعركة، فان الشبيبة والمرأة قد لعبت دورا مهما في الحراك، وهذا زيادة على الفئات الاجتماعية الكادحة التي تعاني من التهميش والفقر وهي مكدسة في أحياء شعبية عامة وصفيحية خاصة تنعدم فيها أبسط شروط الحياة الكريمة.
تمكنت القوى المعارضة لسياسات المخزن من التواجد ميدانيا كجبهة موحدة لشهور قبل أن تفك الارتباط بينها(نسبيا) نظرا لطرح بعض مكوناتها سقف «الملكية البرلمانية»، ورهان بعض الأخر على» أغلبية حزب العدالة والتنمية البرلمانية».
لكن بعد 13سنة من الانطلاقة، الكل يعترف أن حركة 20 فبراير لا تزال تحرك الصراع الطبقي في العديد من جوانبه، وذلك عبر شعارات الشارع ومطالبه. فإسقاط الاستبداد وبناء مغرب جديد يبقى من أهم مطالب الشارع الشعبي.
نظرا للدور المهم الذي لعبته الشبيبة عامة والفتيات خاصة، فقد قررت جريدة النهج الديمقراطي استضافت الرفيقة عزيزة الرامي، احدى نشيطات حركة 20 فبراير، وها هي اليوم عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي، عضو المكتب الوطني لشبيبة لنفس الحزب وعضوة في السكرتارية الوطنية للقطاع النسائي و مناضلة نقابية في الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي..
كل الشكر للرفيقة عزيزة الرامي على قبول دعوة الجريدة.

■ ماهي الدوافع التي جعلتك تنخرطين في حركة 20 فبراير 2011؟

● بداية، يجب القول بأن حركة 20 فبراير المجيدة هي انتفاضة شبابية عفوية لم يتم التخطيط لها مسبقا، بل جاءت أولا تماشيا واستلهاما من ثورات الربيع العربي بالدول العربية التي انتفضت على الأنظمة الاستبدادية الحاكمة في مختلف الدول (تونس- ليبيا- مصر....)، وثانيا رفضا واحتجاجا على السياسات الطبقية النيوليبرالية المطبقة من طرف النظام المخزني بالمغرب في مختلف القطاعات على رأسها الاجتماعية (التعليم والصحة والتشغيل.....) والاختيارات الاقتصادية والسياسية.
وجاءت الحركة الشبابية بامتياز كتعبير عن الغضب الشعبي العارم لشباب وشابات المغاربة باعتبارهم/ن أول ضحايا هذه القرارات والسياسات الطبقية، إذ أن وضع الطبقات الشعبية المفقرة بالبلاد لم تعد تتحمل الظلم والاستبداد والقهر والفساد خاصة و أن سياق الحركة جاء تزامن مع اندلاع الثورات بتونس و مصر وغيرهما و تجذر الإشارة أن الثورتين المصرية والتونسية كانتا من صنع الشباب/ات قبل الالتفاف على الثورتين من طرف القوى الامبريالية لاحقا.
و بالتالي يمكن القول بأن الشباب/ات المغربي وضع على عاتقه تخليص البلاد من الاستبداد و الظلم و الفساد و رفع شعار الحركة التاريخي و ذو الراهنية ليومنا هذا « حرية ـــ كرامة – عدالة اجتماعية – مساواة فعلية «، وفي هذا السياق تم وضع أيضا أرضية لبرنامج المطالب والدوافع لانطلاق حركة 20 فبراير 2011 والتي كان تتلخص أساسا في إقرار دستور شعبي ديمقراطي و فصل السلط و تتلخص أساسا في إقرار دستور شعبي ديمقراطي وفصل السلط و إطفاء طابع الدولة المدنية وكذلك توفير فرص الشغل أو التعويض عن البطالة يكفل العيش الكريم للمواطنين والمواطنات و إطلاق المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي.
كانت الحركة تتميز بكونها سياسية واجتماعية وجماهيرية وشعبية تعددية وموحدة ووحدوية وديمقراطية ومستقلة.

■ كيف تفسرين الدور الرائد الذي قامت به الشبيبة المغربية عامة والفتيات خاصة في حركة 20 فبراير؟

● لقد لعبت الشبيبة المغربية في حركة 20 فبراير دورا رياديا وبارزا في إطلاق شرارة الحركة وقيادتها و التواجد فيها على مستوى المجالس والتظاهرات ورفع الشعارات و كل الأدوار الأساسية وعملت أيضا على تأطير الشعب المغربي والطبقات الشعبية المفقرة خاصة وعلى تبنيها المبادرة والمشاركة فيها ولعبت كذالك دورا تثقيفيا توعويا في حشد وتعبئة الجماهير الشعبية للمطالبة بالتغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية إذ اعتبرت كبديل للأحزاب السياسية خاصة المخزنية وأنها البديل المنشود لتسييد الديمقراطية الحقيقية.
كان لدى الشابات دور فاعل أيضا في تشجيع النساء والشابات على الانخراط في الحركة والإدلاء بأصواتهن بالشارع ورفع مطالبهن كنساء وشابات احتجاجا على أوضاعهن المزرية على كل المستويات وكذلك ساهم دور الشابات الفعال في الحركة في كسر طابوهات الحرج والخوف لدى النساءللخروج والاحتجاج والتعبير عن مواقفهن والمشاركة في الحركات الاحتجاجية ضدا على القيود المجتمعية الرجعية والمفروضة على النساء قهرا منذ عقود.

> جاءت الحركة الشبابية بامتياز كتعبير عن الغضب الشعبي العارم لشباب وشابات المغاربة باعتبارهم/ن أول ضحايا هذه القرارات والسياسات الطبقية، إذ أن وضع الطبقات الشعبية المفقرة بالبلاد لم تعد تتحمل الظلم والاستبداد والقهر والفساد

■ ماهي أسباب خفوت الحركة؟

نعلم جميعا أن النظام المخزني إبان الحركة عمل على قدم وساق على كبحها منذ بدايتها لما كانت تشكله من تهديد وخطر عليه وذلك بعدة طرق منها القمع والتنكيل والمناورات وتمكن فعليا بتوجيه ومساعدة من القوى الامبريالية من التمكن من خفوتها كما كان الحال بالنسبة للثورات العربية والتي عرفت ردة وتراجعا خطيرين.
من جهة ثانية، كان تخاذل عدد من مكونات الحركة على رأسها الانسحاب المفاجئ للعدل والإحسان سببا وجيها للوصول للخفوت حيث تقلصت الحركة بشكل واضح من حيث التظاهرات وعدد المشاركين/ت.

■ هل ماتت حركة 20 فبراير؟

● إن حركة 20 فبراير المجيدة باعتبارها حركة سياسية واجتماعية ناضلت ضد الاستبداد والظلم والحكرة والفساد ورفعت شعارها التاريخي الراهن لليوم، لازالت روحها حاضرة وحية حتى يومنا هذا. إذ أن روح الحركة منتشرة داخل مختلف الحركات الاجتماعية الشعبية التي تلتها وعلى رأسها نضالات الطبقة العاملة والمعطلين والحراك التعليمي التاريخي وحراك الريف وجرادة والفنيدق...إلخ.
ساهمت الحركة في تكسير حاجز الخوف والقدرة على النزول للشارع للتعبير والفعل الاحتجاجي والمطالبة بالحقوق وساهمت في تأطير الطبقات الشعبية خاصة.

■ هل من نصيحة للشبيبة المغربية؟

● إن الشبيبة المغربية اليوم خاصة الشبيبة التعليمية والمعطلين و الشبيبة العاملة ملقى على عاتقها أولا بناء أدوات الدفاع الذاتي الجماهيرية للتأطير الشبيبة المغربية والوعي والنضال المنظم والمنتظم وكذلك بناء جبهة واسعة جماهيرية و شبيبية لكافة القوى الديمقراطية والتقدمية وذلك من أجل توحيد نضالاتها المشتتة (طلبة معطلين شبيبة عاملة....إلخ) و لرفع ملف مطلبي موحد و شامل أبرز نقاطه التعليم العمومي والتشغيل باعتبارهما المطلبين الأكثر أهمية في شفوف الشبيبة المغربية خاصة وأن البطالة مستفحلة بشكل كبير وسط الشباب/ات.

أمام الصمت الدولي، هل يريد الكيان الصهيوني

تغيير منظومة حقوق الإنسان؟ أو تعليق العمل بها

المصطفى خياطي

ونحن نعيش، بحسرة وقلوب معتصرة، يوميات العدوان الصهيوني على فلسطين، وإصرار الآلة الصهيونية الغاصبة على إبادة سكان غزة ومحاولات ترحيلهم نحو الجنوب، لابد أننا نطرح السؤال سرا أو جهرا حول مصادر استقواء وعجرفة الحكام الاسرائيليين وقادة جيشهم اللقيط. والأكيد المتعارف عليه أن الدعم العسكري والسياسي والدبلوماسي والاستخباراتي والمالي الغزير والسخي تؤمنه الأمبريالية وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. إلا هذا التحالف الدموي الشيطاني ضد الشعب الفلسطيني وضد الإنسانية والبشرية لم يكن لي فر كأمل الضوء الأخضر والأمان الوجودي للكيان الصهيوني لو لم يجد الأرضية الحاضنة في المنطقة من طرف دول الشرق الأوسط والخليج وشمال افريقيا، سواء تلك التي طبعت علاقاتها مع إسرائيل رسميا وبفعل اتفاقيات موقعة، أو تلك التي تلوذ بالصمت تجاه الممارسات الهمجية المتطرفة للكيان جيشا وحكومة. بالإضافة طبعا للصمت المألوف لما يسمى «جامعة الدول العربية» التي لا تقتصر مهمتها إلا على نشر (وليس صياغة) بيانات «ضبط النفس» وترديد الشعارات الجوفاء، وكذلك الشأن بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

و إذا اعتبرنا ان الأنظمة العربية لا علاقة لها بمنظومة حقوق الإنسان و مبادئها، عملا بمقولة «فاقد الشيء لا يعطيه»، فإن الأنظمة و الدول الغربية التي وضعت التشريعات و المواثيق ذات الصلة بحقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية، تموقعت في موقع المتفرج أمام الفظاعات التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني في غزة ،حيث انتهاك كل القيم و الحقوق : الحق المقدس في الحياة-التعذيب في أقسى تمظهراته - التهجير القسري- التنكيل بالجثث- تعذيب وقتل الأطفال - ضرب الحق في الصحة و قصف و تدمير منشآته- و كذلك الحق في التعليم- الحق في السكن.... الخ و هذا طبعا تحت رعاية دول غربية تدافع هي الأخرى على الاطروحة الكاذبة (الدفاع عن النفس، هذه الدول هي تلك التي تقيم الدنيا و لا تقعدها في بعض المناسبات أو الأحداث التي غالبا ما تكون من صنيعتها،و تحت أعين المنظمات الدولية كالامم المتحدة و مجلس حقوق الإنسان الدولي.

الجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد الإنسانية والبشرية أما صمت العالم تدفعنا إلى طرح السؤال: هل تريد الصهيونية ان تمحي مفهوم حقوق الإنسان من مخيلة وأدبيات العالم ومنظماته واحزابه؟ ام انه يريد تعليق العمل بها إلى حين انتهاء محاولات إنهاء الوجود الفلسطيني فوق أرضه؟

إذن لا غرابة في استمرار عجرفة الكيان الصهيوني حيال ما تقوله وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية والتظاهرات الاحتجاجية في شوارع المدن العالمية، وحتى تلك توجد دولها من بين الداعمين للمشروع الصهيوني. لا غرابة لأن الكيان الصهيوني له جيش لقيط ومشكل من مرتزقة مأجورين، ويتحصل المال الوفير لتمويل عدوانه من مانحين نهبوا خيرات الشعوب ومن شركات سلاح ونفط همها وهدفها هو اسمرار الوضع وتوسيع رقعة حربه ضمانا الازدهار تجارتهم.

وهناك جانب آخر تقايض به الإمبريالية والصهيونية دول المنطقة، أو ما يسمى قوى إقليمية مثل تركيا وإيران. فدولة الاحتلال تبرر ممارساتها الإجرامية في حق الشعب الفلسطيني واللبناني والسوري في تحديثها مع تركيا الموقعة على اتفاقية سلام مع الكيان بأنها تسعى لتأمين ما يسمى «أمن قومي» أو «مجال حيوي». تقايض الصمت المغلف ببعض الخرجات البهلوانية لرئيسها باطماعها في أرمينيا، وتقايض غض البصر بتركها تنهي وجود كيان كردي أو تمتيعه بالحق في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي من أجل فرض الهيمنة العسكرية والأمنية لإزاحة المخاطر التي تهدد مصالحها الاستراتيجية. فتجدها تارة تغذي النزاع بين أرمينيا واذربيجان، وتارة تقوم مباشرة بقصف مواقع داخل الأراضي السورية أو العراقية، وهي بذلك إذا كانت لا تقل إجراما عن الكيان الصهيوني تجاه شعوب سوريا والعراق خدمة لمصالحها، فإنه في نفس الوقت تخدم مصالح واجندات الكيان العنصري الاستعماري بحكم ان تلك المناطق بالإضافة إلى جنوب لبنان وسيناء مصر قد تكون قواعد خلفية للمقاومة الفلسطينية إذا تطورت الأحداث نحو اتساع رقعة حرب التحرير. أما المصلحة التجارية والاقتصادية لدى تركيا، وكما سبق وأشرنا في أحد مقالات هذه الصفحة، فإنه التودد لإسرائيل من أجل ضمان خط غاز شرق المتوسط الذي يعبر الاراضي المحتلة وتركيا في اتجاه أوروبا.

أما الدول العربية في المنطقة، فقد انفضح أمرها أمام العالم وأمام شعوبها. فمنها من يستعمل الدم الفلسطيني لحجز مكان في عالم الإمدادات بالنفط والغاز، ومنها من يتوق للظفر بحصة في مشاريع إعادة الإعمار فقط، ومنهم من يحكمه الخوف على الكرسي.

حزب العمال التونسي

الوحشية الصهيونية تواصل حرب الإبادة

في تحدٍّ رهيب لكل العالم بمؤسساته وقوانينه ومبادئه ولإرادة شعوبه التي انتفضت ضد البربريّة، تواصل النازية الصهيونية حرب الإبادة والتصفية ضد الشعب الفلسطيني، إذ توجّهت إلى الهجوم على مدينة رفح التي تضمّ قرابة مليون ونصف من المدنيّين العُزّل وذلك لفرض خيار التّهجير الذي فشل العدو حتى الآن في إرغام شعب الجبّارين عليه. يتمّ كلّ هذا بمشاركة امبريالية أمريكية مباشرة وصمت كلّ الامبرياليات دون استثناء، و تواطؤ كل الأنظمة العربية وعلى رأسها النظام العميل في مصر الذي يشارك في حصار قطاع غزّة منذ انطلاق العدوان، ويصمت على الاعتداءات اليوميّة التي تطال أرضه ومواطنيه في الشّطر المصري من رفح، فيما يستأسد على الشعب المصري لمنعه من التّظاهر والتعبير عن تضامنه مع شقيقه الفلسطيني.

إن حزب العمال،

- يجدّد قناعته أن الحرب الدائرة ضد الشعب الفلسطيني إذ كشفت للمرّة الألف عن الطبيعة النازية الإرهابية لكيان العصابات الصهيونية، وعن حقيقة ارتباطات الامبريالية العالمية وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية بدولة الاحتلال الصهيوني، فإنها عرّت أيضا الحقيقة البشعة لأنظمة العمالة في المنطقة العربية التي بلغ عجزها وخضوعها درجة غير مسبوقة بما يؤكّد حتمية إسقاطها باعتبارها أداة للسيطرة على المنطقة والشعوب والمقدّرات.

- يجدّد تحيّته للشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة في معركة الكرامة والشرف والصمود.

- يدعو الشعب التونسي وقواه الوطنية والتقدّمية إلى التخلي عن السّلبية والخروج إلى الشوارع مثل كل أحرار العالم لإسناد فلسطين التي يواجه شعبها لوحده آلة الدمار والإبادة.

- يجدّد الدعوة لكل القوى الحرّة في العالم لمواصلة إسناد الشعب الفلسطيني ومقاومته في وجه إرهاب دولة الاحتلال وحلفائها ومزيد إعلاء الصوت من أجل الوقف الفوري للحرب.

لا لخذلان الشعب الفلسطيني ومقاومته البطلة.

× لنتظاهر أمام سفارات دول العدوان.

× من أجل إصدار قانون تجريم التطبيع مع العدوّ الصهيوني.

× المجد للمقاومة والنصر لفلسطين.

تونس، في 12 فيفري 2024.

من وحي الاحداث

لا خوف على منتدى الحقيقة والإنصاف

التيتي الحبيب

شكل المؤتمر الوطني السادس المنعقد أيام 18-17-16 فبراير 2024 انطلاقة جديدة لنقابة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. راهنت أطراف من النظام على قتل المنتدى من الداخل لكنه ها هو يبرهن من جديد انه عصي على التدجين وعلى تحويله إلى بوق يخدم الاستبداد وتبييض صفحة النظام السوداء العامرة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ماضيا وحاضرا.

إن الضحايا في مجملهم يحافظون على تلك الروح الرافضة للظلم والاستبداد وهم عازمون كما بالأمس على الدفاع على حقوقهم المشروعة، وعلى استكمال طريق البحث والنضال والمطالبة بإظهار الحقيقة كاملة حول الجرائم السياسية التي ارتكبت في حق شعبنا ومناضلاته ومناضليه. لا زال ملف الاختفاء القسري ومجهولي المصير مفتوحا والحقيقة مغيبة. بل قامت الدولة في عدة حالات بإتلاف آثار الجريمة كما حدث في طمر المعتقلات وتهديمها وفي اكتساح المقابر الجماعية بالجرافات وأساليب شق الطرق وبناء الجسور والقناطر، وليس كما هو مطلوب ويفرضه واجب البحث والتحري العلمي والجنائي في آثار الجريمة.

فتح المؤتمر الوطني السادس ورش الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لما بعد 1999 وهو ورش يثبت للجميع بأن مطلب عدم تكرار انتهاك حقوق الإنسان لم يتحقق بعد وأن الدولة ماضية في نفس سياسات الماضي، بل هناك حالات تبين أنها طورت من أساليب هذه الانتهاكات مع المزيد من نشر الدخان على هذه الوقائع والسعي للظهور أمام المنتظم الدولي، كدولة رائدة في احترام حقوق الإنسان، كما حصل بعد رئاسة المغرب لمجلس حقوق الإنسان الدولي؛ والحال أن السجون المغربية تعج بالعشرات من المعتقلين السياسيين وضمنهم معتقلو حراك الريف، والذين طبقت في حقهم نفس أساليب القمع والترهيب السابقة وتم توظيف القضاء ضدهم من اجل إقبارهم بأحكام انتقامية طويلة المدد، وتشتيتهم على السجون انتقاما من عائلاتهم المفجوعة. إنها أحكام على الهوية المناطقية ومعاقبة بقية ساكنة شعبنا بالريف.

فتحية للمؤتمرين في المؤتمر الوطني السادس، والذين سهروا على وضع المنتدى في سكته الأصيلة، وشدوا عزم بعضهم البعض حتى يستمر هذا الإطار عتيدا يدافع عن الحق وعن الحقيقة، ويمنع تغول الدولة وإطلاق يد الأجهزة البوليسية لترهيب وترويع الأصوات الحرة وسط شعبنا العظيم.